

استدراكات السمين في الدر على أبي حيان في البحر فيما تعقب به الزمخشري في الكشاف

د. عادل بن عمر بن عمر يسلم بصفر

أستاذ التفسير المشارك بقسم الثقافة الإسلامية بجامعة جدة

المملكة العربية السعودية

adilumr@hotmail.com

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٤/٥/٥ م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٤/٤/٢٠ م

### الملخص:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. ففي التمهيد تناول الباحث منشأ الاستدراكات والتعريف بها. وفي المبحث الأول عرّف الباحث بالمؤلفين وتفا سيرهم، واستعرض صيغ الاستدراك عند أبي حيان والسمين. وفي المبحث الثاني درس الباحث تطبيقاً ثلاثة عشر استدراكاً للسمين الحلبي في تفسيره الدر المصون على شيخه أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط. وفي خاتمة البحث كشفت الدراسة عن نتائج وتوصيات كان من أبرزها:

١. استدراك أبو حيان على الزمخشري ثلاثة عشر موضعاً في محل الدراسة، منها ما كان صريحاً في الاستدراك، ومنها ما هو ضمني يفهم من دلالة السياق.
٢. جميع استدراكات أبي حيان على الزمخشري هنا استدراكات نحوية، ولها أثرها على المعاني التفسيرية.
٣. وأوصى الباحث بدراسة بعنوان: تفسير الكشاف، وأثره فيمن جاء بعده من المفسرين.

**الكلمات المفتاحية:** استدراك، اعتراض، الزمخشري، البحر المحيط، الدر المصون.

## The Objections of Al-Samin in Al-Durr on Abu Hayyan in Al-Bahr Regarding What Al-Zamakhshari Followed in Al-Kashshaf

Dr. Adel bin Omar bin Omar Yaslam Basfar

Associate Professor of Interpretation, Department of Islamic  
Culture, University of Jeddah

Saudi Arabia

adilumr@hotmail.com

Date of Receiving the Research: 20/4/2024 Research Acceptance Date: 5/5/2024

### Abstract:

The research included an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion.

In the introduction, the researcher wrote about the origin of the objections and their definition.

In the first chapter, the researcher introduced the two authors and their books, and lists the forms of objection according to Abu Hayyan and Al-Samin.

In the second chapter, the researcher studied thirteen objections by Al-Samin Al-Halabi in his interpretation of Al-Durr Al-Masun on his Sheikh Abu Hayyan Al-Andalusi in his interpretation "Al-Bahr Al-Muhit".

**At the conclusion of the research, the study revealed results and recommendations, the most prominent of which were:**

1- Abu Hayyan objected on Al-Zamakhshari in thirteen places, some of which were explicit in the objection, and some of which were implicit and could be understood from the context.

2- All of Abu Hayyan's objections on Al-Zamakhshari here are grammatical objections, and they have an impact on the interpretive meanings.

3- The researcher recommended a study entitled: Interpretation of Al-Kashshaf and its impact on the interpreters who came after it.

**Keywords:** objection, disapproval, Al-Zamakhshari, Al-Bahr Al-Muhit, Al-Durr Al-Masun.



### مقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:  
في مجلس علمٍ راقٍ في أروقة الجامع الأموي بدمشق، دار حوار علمي ثري، تناقلته الرواة، وسارت به الركبان، دار الحوار بين علمين من أكابر العلماء، وهما: الشيخ الإمام المفتي القاضي، علي جلبي بن أمر الله، الشهير بابن الحنائي (٩٧٩هـ)،<sup>(١)</sup> وبين الإمام بدر الدين محمد الغزي (٩٨٤هـ)،<sup>(٢)</sup> وذلك بعدما ختم الغزي درسه في علم التفسير، فكان الحوار يدور حول استدراكات السمين الحلبي في الدر، على شيخه أبي حيان في البحر. فقال البدر الغزي: إن أكثر اعتراضات السمين غير واردة! واعترض القاضي قائلاً: بل أكثرها واردة؛ فطلب القاضي من البدر الحجّة والبيان؛ فاستخرج البدر ثلاث عشرة مسألة، رجّح فيها كلام أبي حيان، وزيف اعتراضات السمين على شيخه، وسأها: (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضة السمين).<sup>(٣)</sup>  
وهي رسالة لطيفة مخطوطة، تقع في عشرة ألواح، محفوظة برقم: (١٧٧) بمكتبة مغنيسيا بتركيا. قام بتحقيق نصّها دون دراسة مسائلها الدكتور/ عبد الله بن حمد المنصور، وتم نشره في مجلة تبيان للدراسات القرآنية، في عددها الثاني والثلاثين، عام ١٤٣٩هـ.

ومن الجدير بالذكر أن القاضي ابن الحنائي لم يقتنع بما كتبه البدر الغزي في رسالته؛ فقام بالرد عليه في رسالة مطولة، يدحض فيها قوله! فبقي السؤال في الذهن ثائراً: ما الراجح؟ وما وجه الصواب في استدراكات أبي حيان على الرمخشري، واستدراكات السمين على شيخه؟  
**أهمية البحث:**

- (١) هو: عليّ جلبي بن أمر الله بن عبد القادر الحميدي الرومي، الشهير بابن الحنائي: مفسر، قاض، من أكابر علماء الحنفية، من آثاره "حاشية على تفسير البيضاوي" و "حاشية على الكشاف للرمخشري"، ولد بأدرنه سنة (٩١٦هـ) وتوفي سنة (٩٧٩هـ). انظر: خليفة، "كشف الظنون"، (١/ ٢٢٣)؛ الباباني، "هدية العارفين"، (١/ ٧٤٨)؛ الغزي، عادل نويهض، "معجم المفسرين"، (١/ ٣٥٦).
- (٢) هو: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بدر بن عثمان، أبو البركات بدر الغزي، العامري، القرشي، الشافعي، الفقيه المفسر المحدث النحوي المقرئ، شيخ الإسلام، ولد سنة (٩٠٤هـ) وتوفي بدمشق سنة (٩٨٤هـ). انظر: نجم الدين محمد الغزي، "الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة"، (٣/ ٣).
- (٣) ذكرها حاجي خليفة في "كشف الظنون"، (١/ ٢٢٣).

وتأتي أهمية هذا البحث كونه يكشف عن وجه الصواب في تلك الاستدراكات، الدقيقة في فنها ومغزاها، لبدر الدين الغزي، الثرية بالمناقشات العلمية الدائرة بين ثلاثة من جهاذة علماء التفسير والبيان وهم: الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تلميذ أبي حيان؛ فهي جديرة بالدراسة لمعرفة الراجح منها، ولإبراز جهودهم، والكشف عن مناهجهم في الاستدراك، وطرق الاستدلال والتحرير والمناقشة، ماله الأثر - بمشيئة الله تعالى - في تقوية ملكة النظر في الأقوال والترجيح بينها. علاوة على تعلقه بكتاب الله تعالى، وشرف العلم بشرف متعلقه.

#### سبب اختيار البحث ومشكلته :

ويكمن سبب اختيار البحث في الكشف عن وجه الصواب في استدراكات أبي حيان على الزمخشري، واستدراكات السمين على شيخه، بدراستها وبيان الوجه الراجح منها.

#### أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى حل إشكالية البحث من خلال ما يأتي:  
أولاً: دراسة استدراكات أبي حيان على الزمخشري في البحر.  
الثاني: دراسة استدراكات السمين على أبي حيان في الدر.  
ثالثاً: بيان الراجح ووجه الصواب في صحة الاستدراك من عدمه عند السمين الحلبي وشيخه.

الرابع: الوصول إلى نتائج علمية تثري الموضوع، وتخدم الباحثين.

#### حدود البحث :

أولاً: دراسة ثلاثة عشر مسألة استدراكية، وردت في (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين) لبدر الدين محمد الغزي، ومناقشتها وتحليلها، ونقدها، وبيان الراجح في كل استدراك منها.

ثانياً: سيكون التعريف بالمؤلفين ومؤلفاتهم مختصراً؛ وذلك لشهرتهم وشهرة مؤلفاتهم.

#### منهج البحث وإجراءاته :

ولأجل دراسة هذا الموضوع انتهجت المنهج الاستقرائي، التحليلي، النقدي. ورجعت إلى أمات المصادر والمراجع العلمية في التفسير وعلوم القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والنحو

واللغة العربية المجيدة وغيرها من العلوم التي دعت الحاجة للرجوع إليها، ولا أترجم للمشاهير من الأعلام والبلدان، ثم صُغت المادة العلمية التي جمعتها من المراجع بأسلوب.

### إجراءات البحث الإجرائية:

أولاً: جمعت الاستدراكات من (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين).

ثانياً: أتوج كل مسألة بذكر موضع الشاهد من الآية المقصودة بالدراسة.

ثالثاً: أنقل نصّ الزمخشري من الكشف، ثم نص استدراك أبي حيان عليه من البحر المحيط، ثم نص استدراك السمين الحلبي على شيخه من الدر المصون، مراعاة للترتيب الزمني لحياة المفسرين رحمهم الله.

رابعاً: درست كل استدراك من خلال أقوال علماء التفسير واللغة في كل مسألة على حدة، مع ذكر الراجح بدليله، وبيان صحة الاستدراك من عدمه.

### الدراسات السابقة والإضافة العلمية:

الدراسة الأولى: رسالة ماجستير بعنوان: "استدراكات السمين الحلبي في الدر المصون على أبي حيان في البحر المحيط: دراسة نحوية وصفية" للباحث/ محمد بن عبد الوهاب الجنيد - جامعة أم درمان بالسودان عام ٢٠١٥م.

درس في رسالته خمس وأربعون مسألة من استدراكات السمين الحلبي على شيخه بوجه عام، ولم يخصص الباحث ما استدركه السمين على شيخه أبي حيان وعارضه فيها الإمام بدر الدين محمد الغزي رحمه الله!

ومن هنا تتضح مفارقة تلك الرسالة عن هذا الدراسة، حيث ارتكزت على دراسة الاستدراكات الواردة في (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين) لبدر الدين الغزي، وحسب.

الدراسة الثانية: مخطوط بعنوان: (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين) يقع في عشرة ألواح، محفوظ برقم: (١٧٧) بمكتبة مغنيسيا بتركيا. قام بتحقيق نصه الدكتور/ عبد الله بن حمد المنصور، نشرته مجلة تبيان للدراسات القرآنية، في عددها الثاني والثلاثين، عام ١٤٣٩هـ.

وهذا البحث هو أصل دراستنا؛ إلا أن الباحث اكتفى فيه بتحقيق النص دون دراسة مسأله! وهنا تظهر المفارقة؛ حيث قمت بدراسة كل مسألة استدركها السمين على شيخه، وحررتها من

خلال أقوال العلماء في كل مسألة على حدة، مع ذكر الراجح بدليله، وبيان صحة الاستدراك من عدمه. وهذه هي الإضافة العلمية في دراستي.

**خطة البحث:** اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

المقدمة: تحتوي على أهمية البحث، وسبب اختياره، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، وإجراءاته، وخطة البحث، والدراسات السابقة، والإضافة العلمية.

تمهيد: بينت فيه منشأ الاستدراكات، والتعريف بها.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلفين، وصيغ الاستدراك عند أبي حيان والسمين، وتحت خمسة مطالب: المطلب الأول: الزمخشري، وكتابه "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل":

المطلب الثاني: أبو حيان، وكتابه "البحر المحيط في التفسير":

المطلب الثالث: السمين الحلبي، وكتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون":

المطلب الرابع: صيغ الاستدراك عند أبي حيان.

المطلب الخامس: صيغ الاستدراك عند السمين الحلبي.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لاستدراكات الشهاب على أبي حيان، ويحوي ثلاثة عشر مطلبًا:

المطلب الأول: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾

[البقرة: ٢٥٨]

المطلب الثاني: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣٥]

المطلب الثالث: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿قُلْتُمْ أَنْ هَذَا قُلٌّ هُوَ مِنْ عِنْدِ

أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]

المطلب الرابع: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي بَشَائِرَ﴾ [النساء: ١٣٣]

المطلب الخامس: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿وَمِثْلَهُ مَعَهُ﴾ [المائدة: ٣٦]

المطلب السادس: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا فُذِّقُوا﴾

[الأنفال: ١٤]

المطلب السابع: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]

المطلب الثامن: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلِ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ [٢٩] هَرُونَ أَخِي﴾ [طه: ٣٠]

المطلب التاسع: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي﴾ [فاطر: ٤٠]

المطلب العاشر: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتِ الْإِنَّمَسَكُهُمَا مِّنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]

المطلب الحادي عشر: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢]

المطلب الثاني عشر: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿ذِكْرًا﴾ [١٠] زَسْوَلًا يَنْلُؤُا﴾ [الطلاق: ١١]

المطلب الثالث عشر: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [٢] إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٣]

خاتمة البحث: شملت النتائج والتوصيات. ثم قائمة المصادر.

أرجو ببحتي هذا، القرب من رب الأرباب، المرجو أن يكون نوراً يسعى بين يدي، وسترأ من النار يضيفوا علي، فما لمخلوق بتأليفه قصدت، ولا غير وجه الله به أردت، والعون من الله أستمد، وعليه في الأمور أتوكل وأعتمد.



### تمهيد:

كتب القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني<sup>(٤)</sup> في رسالته إلى العباد الأصفهاني،<sup>(٥)</sup> معتذراً عن كلام استدركه عليه فقال: "إني رأيت أنه ما كتبت أحدكم في يومه كتاباً إلا قال في عده، لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد ذلك لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك ذلك لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".<sup>(٦)</sup> وأتم منه وأكمل، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فالمرء يستدرك على ما كتبه بخط يده، ويستدرك على غيره، ويستدرك عليه غيره، قال تعالى: ﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وبسبب تفاوت المعارف والمواقع والإمكانات والخبرات والتجارب والأفهام بين الأنام؛ ينشأ الاستدراك طلباً للكمال غالباً. ومن أحدث المستدركات في علم التفسير: كتاب المستدرك على موسوعة التفسير المأثور في الكتب المسندة التي صدرت بعد صدور الطبعة الأولى والثانية، بالإضافة إلى كتب لم يستطع الباحثون الرجوع إليها، وكتب كان الباحثون قد استخرجوا زوائدها على ما أورده السيوطي في الدرر المنثور من طبعات وقع فيها سقط وتصحيحات وتحريفات كثيرة في أسماء المفسرين وفي ألفاظ التفسير؛ وطلباً لتجويد هذا الجهد العلمي المبارك وتحسينه؛ صدر كتاب المستدرك على موسوعة التفسير المأثور بالاعتماد على طبعات أفضل، وهذا هو الأصل في الاستدراك.

(٤) هو: شيخ البلاغة، القاضي الفاضل، أبو علي، عبد الرحيم بن علي بن الحسن، البيساني، وزير صلاح الدين الأيوبي. (٥٢٩ - ٥٩٦ هـ). انظر: الذهبي، "السير"، (٤٤٢/١٥) الصفدي، "الوافي" (٢٠٢/١٨)؛ ابن العماد، "الشذرات"، (٦/٥٣٢).

(٥) هو: الكاتب الأديب، صاحب خريدة العصر، محمد بن محمد صفي الدين ابن نفيس الدين، أبو عبد الله، عماد الدين الأصفهاني، وكيل وزارة صلاح الدين الأيوبي. (٥١٩ - ٥٩٧ هـ). انظر: ابن الفوطي، "مجمع الآداب في معجم الألقاب" (٢/١٥٩).

(٦) خليفة، "كشف الظنون"، (١/١٤).



### تعريف الاستدراك:

قال ابن فارس: "البدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء، ووصوله إليه". (٧)

وقال الهروي: "الاستدراك: أرادته فنتسبه ثم استدركه". (٨)  
وعرفه الجرجاني في اللغة بأنه: طلب تدارك السامع، وفي الاصطلاح: رفع توهم تولد من كلام سابق. (٩)

وفي المعجم الوسيط: "استدرك ما فات: تداركه. وعليه القول: أصلح خطأه، أو أكمل نقصه، أو أزال عنه لبساً". (١٠) وهو المعنى المقصود بالدراسة! وليس بالضرورة أن يكون المستدرك عليه أقل رتبة من المستدرك! لا سيما مع تشعب الفرق والأهواء في شعاب أودية التيه؛ للوثة فكر أو فساد معتقد؛ فقد يكون الاستدراك تبعاً لتلك المقاصد؛ من أجل ذلك عازمت على هذه الدراسة، وبسم الله المعين نبدأ.

### المبحث الأول: التعريف بالمؤلفين، وصيغ الاستدراك عند أبي حيان والسمين

وتحت خمسة مطالب، وهي:

#### المطلب الأول: الزمخشري، وكتابه "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل":

##### أولاً: التعريف بالمؤلف:

هو أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، ويلقب: بجار الله، لمجاورته البيت الحرام بمكة مدة طويلة من حياته؛ حتى هبت على كلامه رياح البادية. (١١) وُلد رحمه الله سنة سبع وستين وأربعمائة في زمخشر إحدى قرى خوارزم، (١٢) ورحل لطلب العلم إلى

(٧) ابن فارس، "مقاييس اللغة"، (٢/٢٦٩)؛ والجوهري، "الصحاح"، (٤/١٥٨٢)

(٨) الهروي، "تهذيب اللغة"، (١٥/٢٨٣).

(٩) الجرجاني، "التعريفات"، (ص ٢١).

(١٠) مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط"، (١/٢٨١).

(١١) انظر: ابن خلكان؛ "وفيات الأعيان" (٥/١٦٨)؛ السيوطي، "بغية الوعاة"، (٢/٢٧٩)؛ اللكنوي، "الفوائد البهية"، (ص ٢٠٩).

(١٢) خوارزم: تقع خوارزم أو خيوه غرب أوزبكستان، بالقرب من نهر جيحون، سقطت بأيدي الروس عام ١٨٧٣م، ثم أصبحت ضمن جمهورية الأوزبك الاشتراكية السوفيتية، وزمخشر: قرية تابعة لخوارزم. انظر: ياقوت، "معجم البلدان"، (٢/٣٩٥)؛ (٣/١٤٧).

بغداد وبخارى وخراسان، ولقي الأكاير من العلماء، ما دخل بلدًا إلا واجتمعوا عليه، وتلمذوا له، وكان علامة نسبة، رأسًا في البلاغة والعربية والمعاني والبيان، كان إمام عصره بلا مدافع نحويا زكيا، فقيها مناظرا، بيانيا متكلمًا، أديبا شاعرا مفسرا. حنفي المذهب، معتزلي المعتقد، بصري النحو، يقتفي أثر سيبويه والخليل غالبا، ويستشهد بأقوالهما. (١٣)

أشهر شيوخه:

١. الحسن بن المظفر النيسابوري الضير، أخذ عنه الزمخشري الأدب. (ت ٤٤٢هـ). (١٤)  
٢. محمود بن جرير الضبي الأصبهاني النحوي، أبو مضر، تخرج عليه جماعة من الأكاير في اللغة والنحو؛ منهم الزمخشري؛ وهو الذي أدخل إلى خوارزم مذهب المعتزلة، ونشره بها، مات بمرور بعد سنة (٥٠٧هـ). (١٥)

٣. عبد الله بن طلحة بن محمد اليايبي، قرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب سيبويه. (ت ٥١٨هـ). (١٦)

أشهر تلاميذه:

١. علي بن محمد بن علي بن أحمد، أبو الحسن، قرأ على الزمخشري فصار أكبر أصحابه. (ت ٥٦٠هـ). (١٧)  
٢. محمد بن أبي القاسم بن البقالي، أبو الفضل، أخذ اللغة والإعراب عن الزمخشري. (ت ٥٦٢هـ). (١٨)

٣. أم المؤيد، زينب بنت أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الجرجانية. (ت ٦١٥هـ). (١٩)

(١٣) انظر: ابن خلكان؛ "وفيات الأعيان"، (٥/ ١٧٠)؛ ابن تيمية، "منهاج السنة"، (٤/ ٤٣٢)؛ ابن تيمية، "الفتاوى"، (١٣/ ٣٥٧).

(١٤) السيوطي، "بغية الوعاة"، (١/ ٥٢٦).

(١٥) السيوطي، "بغية الوعاة"، (٢/ ٢٧٦).

(١٦) السيوطي، "بغية الوعاة"، (٢/ ٤٦).

(١٧) السيوطي، "بغية الوعاة"، (٢/ ١٩٥).

(١٨) السيوطي، "بغية الوعاة"، (٢/ ٣٤٤).

(١٩) ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، (٢/ ١٩٥).

ومن أشهر مؤلفاته: الكشف في التفسير، والفائق في اللغة، وأساس البلاغة، وربيع الأبرار، والرائض في علم الفرائض، والمفصل في النحو، وشقائق النعمان. (٢٠) وقد أبرز الزمخشري في الكشف براءة معالم الإعجاز البياني لمعاني آيات القرآن الكريم، وفي ذلك يقول الدكتور أبو شهبة: "إن تفسير الكشف من خير كتب التفسير وأجلها، ولولا نزعته الاعتزالية في بعض الآيات القرآنية، لما تناوله المعترضون بالنقد، ولما شأه بعض الناس، وبحسب هذا الكتاب فضلاً ومنزلة أن كل من جاء بعد الزمخشري عالة عليه فيما يذكره فيه من أسرار الإعجاز، والغوص على المعاني البلاغية الدقيقة". (٢١)

وفاته: توفي رحمه الله ليلة عرفة، سنة (٥٣٨هـ) بخوارزم، وقد ناهز إحدى وسبعين سنة. (٢٢)

#### ثانياً: التعريف بالمؤلف:

كشّف الزمخشري في مقدمة الكشّاف عن سبب تأليفه له، وهو: أن طائفة من أنصار مذهبه الاعتزالي اجتمعوا إليه مقترحين أن يُملي عليهم الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل؛ لما لمسوه عنده من وافر العلم، فاستعفى مدة، ثم أجابهم لطلبهم، فيمّم وجهه شطر المسجد الحرام، وشرع في تأليفه بمكة، ففرغ منه في عامين وثلاثة أشهر، ورفع كفيه داعياً: "أسأل الله أن يجعل ما تعبت فيه سبباً ينجيني، ونوراً لي على الصراط يسعني بين يدي ويميني، ونعم المسئول". (٢٣) وسماه "الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل".

وقد تعقبه أبو حيان في مسائل الاعتزال، وقال عنه: "وهذا الرجل، وإن كان أوتي من علم القرآن أوفر حظ، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ. ففي كتابه في التفسير أشياء متقدمة". (٢٤) وقال عنه التاج السبكي: "واعلم أن الكشّاف كتابٌ عظيم في بابه، ومصنّفه إمام

(٢٠) أبو شهبة، "الإسرائيليات"، (ص ١٣١).

(٢١) انظر: الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، (٢٠/ ١٥٤)؛ اللكنوي، "الفوائد البهية"، (ص ٢٠٩).

(٢٢) انظر: ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، (٥/ ١٧٣)؛ اليافعي، "مرآة الجنان" (٣/ ٢٠٦).

(٢٣) الزمخشري، "الكشف"، (٤/ ١).

(٢٤) أبو حيان، "البحر"، (٤/ ١).

في فنه، إلا أنه رجل مبتدع مجاهر ببدعته، يضع من قدر النبوة كثيراً، ويسيء أدبه على أهل السنة والجماعة، والواجب كشط ما في كتابه الكشاف من ذلك كله". (٢٥)

ورغم عنف وتناول الزمخشري على مخالفه، إلا أنهم قابلوا جهده العلمي بالإنصاف، فأقبلوا على دراسة الكشاف، فأفادوا من محاسنه، وحذروا من مثالبه، واعتبروه من كتب التفسير التي لا غنى للمفسر عنها.

ومن سلك نهج الإنصاف مع الزمخشري وكشافة، أبو حيان رحمه الله فجمع بين الإشادة بالكشاف؛ حيث كشف لنا على سر بلاغة القرآن، وأبان لنا عن وجوه إعجازه، وأوضح لنا عن دقة المعنى الذي يفهم من التركيب اللفظي، في قالب أدبي رفيع، وصوغ إنشائي بديع، وانتقده في مواضع الاعتزال، ومسائل النحو ووجوه الإعراب، فيردها بأسلوب علمي رصين. (٢٦) ولعل للزمخشري سريرة وراء كشافة الذي تتوارثه الأجيال. غفر الله لنا وله وللمؤمنين.

وأجود طبعات "الكشاف"، طبعة تقع في أربع مجلدات، قام بضبطها وتصحيحها وترتيبها: مصطفى حسين أحمد، ونشرت في دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت، عام (١٤٠٧هـ)، (١٩٨٧م)، وهما مشها أربعة كتب: «الانتصاف من الكشاف» لأحمد المعروف بابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ) وعامة حواشيه تبدأ بـ (قال محمود ...) يعني الزمخشري، ثم يتعقبها بقوله: (قال أحمد ...) يعني نفسه، و«الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ونسب خطأً للجمال الزيلعي في بعض النسخ، و«حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي» (ت ١٣٥٥هـ)، و«مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» للشيخ محمد عليان المذكور.

□

(٢٥) السبكي، "معيد النعم"، (ص ٦٦).

(٢٦) انظر: الذهبي، "التفسير والمفسرون"، (١/ ٣٠٤) وما بعدها؛ ابن عاشور، "التفسير ورجاله"، (ص ٤٧)، وما بعدها.

## المطلب الثاني: أبو حيان، وكتابه "البحر المحيط في التفسير":

### أولاً: التعريف بالمؤلف:

هو: أثير الدين، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي، الأندلسي. (٢٧) وُلِدَ سنة أربع وخمسين وستمئة من الهجرة في حاضرة العلم والعلماء، غرناطة. وقد أثر الجو العلمي السائد آنذاك في نشأته، وتشكيل شخصيته العلمية، فتلقى العلم على شيوخ عصره ومصره، فقرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث، وتلقى التفسير والنحو واللغة، وكتب العلم صيباً، وجال في بلاد المغرب وإفريقيا والحجاز للعلم، واستقر بالقاهرة، يؤلف ويُقري، ولأبي حيان في النحو نزعة بصرية، يقتفى أثر سيبويه، ويستشهد بمذهبه، (٢٨) ويسميه بالإمام، (٢٩) ويعترض ويستدرك على من خالف أقيسة البصريين وقواعدهم. (٣٠)

أثنى عليه العلماء بالثناء الجميل، قال عنه ابن حجر العسقلاني: "شيخ الدهر وعالمه، ومحبي الفن الأدبي بعدما درست معالمه، ومجربى اللسان العربي فلا يقاربه أحد فيه ولا يقاومه". (٣١) وقال الصفدي: "لم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه؛ لأنني لم أره قط إلا يسمع، أو يشتغل، أو يكتب، ولم أره على غير ذلك". (٣٢) وقال عنه السيوطي: "نحوي عصره ولغويته ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأدبيه". (٣٣)

ومن أشهر شيوخه:

١. ابن الطباع، أحمد بن علي بن محمد، شيخ القراء بقرناطة (ت ٦٨٠هـ). (٣٤)

(٢٧) انظر: الذهبي، "معرفة القراء"، (٣/١٤٧١)؛ ابن الجزري، "غاية النهاية"، (٢/٢٤٩)؛ الصفدي، "الوافي"، (١٧٥/٥).

(٢٨) انظر: أبو حيان، "البحر"، (٣/٥٦٩)؛ (٥/١٥٠)؛ (٧/٤٢٨).

(٢٩) انظر: أبو حيان، "البحر"، (١/١٤٤)؛ (١/٤١٣).

(٣٠) انظر: الذهبي، "معرفة القراء"، (٣/١٤٧٤)؛ الصفدي، "الوافي"، (٥/١٧٦)؛ ابن حجر، "الدرر"، (٤/٣١٠)؛ ابن العماد، "الشذرات"، (٨/٢٥١).

(٣١) ابن حجر، "الدرر الكامنة"، (٤/٣٠٣).

(٣٢) المقرئ، "نفع الطيب"، (٢/٥٦٠).

(٣٣) السيوطي، "بغية الوعاة"، (١/٢٨٠).

(٣٤) ابن الجزري، "غاية النهاية"، (١/٨٢).

٢. ابن عساكر، عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن، أبو اليُمْن (ت ٦٨٦هـ). (٣٥)  
٣. المالقي، أحمد بن عبد النور بن أحمد، له "رصف المباني في حروف المعاني" (ت ٧٠٢هـ). (٣٦)

ومن أشهر تلاميذه:

١. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، صاحب "الدر المصون" (ت ٧٥٦هـ). (٣٧)  
٢. ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، صاحب "مغني اللبيب" (ت ٧٦١هـ). (٣٨)  
٣. الصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله، صاحب "الوافي بالوفيات" (٧٦٤هـ). (٣٩)  
ولأبي حيان مؤلفات منها المطبوع، والمخطوط، والمفقود، ومن أشهرها: البحر المحيط، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، والنهر الماد من البحر المحيط، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل.  
وفاته: أدركته المنية رحمه الله كفيفاً يوم السبت، سنة (٧٤٥هـ) في القاهرة، وقد ناهز إحدى وتسعين سنة، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب. (٤٠)

ثانياً: التعريف بالمؤلف:

ذَكَرَت جميع المصادر التي ترجمت لأبي حيان أن له مصنف في التفسير اسمه: "البحر المحيط في التفسير". وجاء في نصّ أبي حيان في إجازته لتلميذه صلاح الدين الصفدي، قال: "وأما ما صنفته: فمن ذلك البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم". (٤١) وقال الحافظ الحسيني تلميذ أبي حيان: "ومن عيون تصانيفه: البحر المحيط". (٤٢) وقال ابن حجر: "ذَكَرُ مصنفاته منقولة من

(٣٥) المقرئ، "نفع الطيب"، (٢/٥٦٠).

(٣٦) السيوطي، "بغية الوعاة"، (١/٣٣١).

(٣٧) انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، (١/١٣٨)؛ السيوطي، "بغية الوعاة"، (١/٤٠٢).

(٣٨) انظر: ابن حجر، "الدرر الكامنة"، (٢/٣٠٨)؛ السيوطي، "بغية الوعاة"، (٢/٧٠-٦٨).

(٣٩) ابن حجر، "الدرر الكامنة"، (٢/٨٧).

(٤٠) الصفدي، "الوافي"، (٥/١٧٦).

(٤١) الصفدي، "أعيان العصر"، (٥/٣٤٦).

(٤٢) الحسيني، "ذيل تذكرة الحفاظ"، (ص ١٥).

خطه: البحر المحيط في التفسير". (٤٣) وقال ابن الجزري: "وله التفسير الذي لم يسبق إلى مثله، سمّاه: البحر المحيط" (٤٤). وقال السيوطي: "وله من المتصانيف: البحر المحيط في التفسير". (٤٥)

ولقد شرع أبو حيان في تصنيف تفسيره البحر المحيط في آخر العقد السادس من عمره، بعد أن ملك الأدوات والآلات التي يحتاج إليها المفسر— بإتقان، وهو موفور العقل، وحاضر الذهن، وراسخ القدم في شتى ميادين العلم، متصديراً للتدريس بجدارة في أرقى معادل العلم في زمانه "قبة السلطان الملك المنصور" محطاً أنظار العلماء وطلابهم آنذاك، وقد مكث في تأليفه ست عشرة سنة؛ وكل هذه الإمكانات الفريدة، أضفت على الكتاب قيمة علمية كبيرة، جعلت منه واسطة العقد بين كتب التفسير. (٤٦)

ومنهج في البحر أنه يورد معاني المفردات الغريبة من حيث اللغة والتفسير مع بديلية كل مقطع، ويُعد البحر المحيط موسوعة ضخمة في معرفة القراءات بأنواعها، وطرق توجيهها. ويورد المسائل النحوية والصرفية، والجوانب البلاغية، ويستدرك، ويناقش الأقوال، ويرجح بالدليل. ويمتاز البحر بكثرة مصادره، مما أكسبه ثروة علمية كبيرة كما أن بعض تلك المصادر مخطوط أو مفقود، كاللوامح للرازي في القراءات، وكتاب المنتخب لابن أبي الفضل المرسي، وتفسير ابن النقيب وهما كتابان كبيران في التفسير؛ فعليه فقد حفظ الله تعالى لنا في تفسير البحر المحيط شيئاً مما فقد من تراثنا الإسلامي المجيد. (٤٧)

وأجود طبعات كتاب "البحر المحيط في التفسير"، طبعة دار هجر ٢٠١٦م، بتحقيق د. عبدالله التركي، تقع في سبعة وعشرين مجلداً.

(٤٣) ابن حجر، "الدرر الكامنة"، (٤/٣٠٤).

(٤٤) ابن الجزري، "غاية النهاية"، (٢/٢٥٠).

(٤٥) السيوطي، بغية الوعاة (١/٢٨٢).

(٤٦) انظر: أبو حيان، "البحر"، (١/١٠٠).

(٤٧) انظر: الحسيني، "ذيل تذكرة الحفاظ"، (ص ١٥). الصفدي، "أعيان العصر"، (٥/٣٤٦)؛ ابن حجر، "الدرر الكامنة"، (٤/٣٠٤)؛ ابن الجزري، "غاية النهاية"، (٢/٢٥٠)؛ السيوطي، "بغية الوعاة"، (١/٢٨٢).

ومن قبل ذلك قام عدد من طلاب كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية بتحقيق "البحر المحيط في التفسير" كاملاً في عدد من رسائل الدكتوراه إلا أنه لم يُطبع حتى الآن.

**المطلب الثالث: شهاب الدين، السمين الحلبي، وكتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون":**

أولاً: التعريف بالمؤلف:

هو: أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، شهاب الدين، الشافعي، الشهير بالسمين الحلبي. رحل من حلب إلى القاهرة لطلب العلم، تَعَانَى النَّحْوَ فَمَهَّرَ فِيهِ، ولازم شيخه أبا حيان حتى فاق أقرانه، كان فقيهاً بارعاً في النحو والقراءات، ويتكلم في الأصول، خيرًا أدبيًا. (٤٨) ولم أجد من ذكر سبب تسميته بالسمين إلا أن أبا حفص، سراج الدين، عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت ٧٧٥هـ) صاحب تفسير "اللباب في علوم الكتاب" ينقل من الدر المصون، عن السمين الحلبي كثيراً ويقول: "قال شهاب الدين" أو "قال الشهاب".

أشهر مشايخه:

١. تقي الدين، ابن الصائغ، محمد بن احمد بن عبد الخالق المصري (ت ٧٢٥هـ). (٤٩)
٢. الدبوسي، يونس بن إبراهيم بن عبد القوي بن قاسم العسقلاني (ت ٧٢٩هـ). (٥٠)
٣. أثير الدين، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي— (ت ٧٤٥هـ). (٥١)

(٤٨) انظر: الصفدي، "أعيان العصر"، (١ / ٤٤١)؛ ابن حجر، "الدرر الكامنة"، (١ / ٤٠٣)؛ ابن قاضي شهبه، "طبقات الشافعية"، (٣ / ١٨)؛ السيوطي، "حسن المحاضرة"، (١ / ٥٧٣)؛ ابن القاضي، "درة الحجال"، (١ / ٤٦)؛ ابن العماد، "الشذرات"، (٨ / ٣٠٧).

(٤٩) ابن الجزري "غاية النهاية"، (٢ / ٦٥).

(٥٠) انظر: مغلطي، "إكمال تهذيب الكمال"، (ص ٢٥)؛ الصفدي، "أعيان العصر"، (٥ / ٥٧٦).

(٥١) انظر: الذهبي، "معرفة القراء"، (٣ / ١٤٧١) ابن الجزري، "غاية النهاية"، (٢ / ٢٤٩)؛ الصفدي، "الوافي" (٥ / ١٧٥).



أشهر تلاميذه:

يحيى بن أحمد بن أحمد بن صفوان القيني، تعلم منه القراءات (ت ٧٦٨هـ). (٥٢)

أشهر مصنفاته:

وله مصنفات، من أشهرها: شرح التسهيل لابن مالك، وشرح الشاطبية، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، صنفه في حياة شيخه أبي حيان، وناقشه فيه مناقشات كثيرة غالبها جيدة، وجمع فيه من عيون أقوال من سبقه من المفسرين، وقال عنه في مقدمته: "وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري؛ فإنه لبُّ كلام أهل هذه العلوم". (٥٣) ومذهبه النحوي كشيخه، ينزع إلى المدرسة البصرية في النحو.

وفاته: توفي رحمه الله بالقاهرة بعد سنة (٧٧٠هـ). (٥٤)

ثانياً: التعريف بالمؤلف:

لا تكاد تجد صفحة من صفحات الدر تخلو من ذكر رأي لأبي حيان في البحر، أو اعتراض لابن عطية في المحرر، أو وجه بياني للزمخشري في الكشف، أو إعراب لأبي البقاء العكبري في التبيان، مما يدل على أن هذه الكتب الأربعة هي المصادر الأساسية للسمين الحلبي في الدر. وثمة مصادر أخرى أقل رتبة من حيث الاعتماد عليها، وهي: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للنحاس، ومعاني القرآن للزجاج، وتأويل المشكل لمكي، وتفسير الطبري، ومفاتيح الغيب للرازي، ومفردات الأصفهاني، والمخصص لابن سيده، والتهذيب للأزهري، والمحتسب لابن جني، والسبعة لابن مجاهد، ويرجع في اللغة لكتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والخصائص لابن جني، وغيرهم. (٥٥) ويعد الدر المصون من أوسع كتب إعراب القرآن، ويعتني بالنحو وأصوله، ويستشهد بالشعر، ويحلل المفردة، ويورد القراءات ويوجهها،

(٥٢) ابن الجزري، "غاية النهاية"، (٢/ ٣٦٥).

(٥٣) السمين، "الدر" (١/ ٦).

(٥٤) انظر: الصفدي، "أعيان العصر"، (١/ ٤٤١)؛ ابن حجر، "الدرر الكامنة"، (١/ ٤٠٣)؛ المقرئ، "المقتنى"،

(١/ ٤٦٢)؛ السيوطي، "حسن المحاضرة"، (١/ ٥٧٣).

(٥٥) انظر: السمين، "الدر"، مقدمة الكتاب (١/ ٢٦) بتصرف.

ويستدرك، ويعقب، ويناقش، قال عنه السيوطي: "أجل كتب إعراب القرآن، على ما فيه من حشو وتطويل". (٥٦)

وأجود طبعات تفسير "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، طبعة دار القلم بدمشق، قام بتحقيقها: الدكتور أحمد محمد الخراط، تقع في أحد عشر مجلداً.

#### المطلب الرابع: صيغ الاستدراك عند أبي حيان:

أظهرت دراسة المسائل المقصودة، أن استدراكات أبي حيان على الزمخشري وردت بصيغ متعددة، كالتالي:

الصيغة الأولى: (لا يصح) ورد استعمالها في أربعة مواضع، وهي:

الأول: قال الزمخشري: "﴿سَمِعَ عَلِيٌّ﴾ لقول امرأة عمران، ونيتها". (٥٧)

فقال أبو حيان: "لا يصح". (٥٨)

الثاني: قال الزمخشري: "﴿وَيَزِيدُ﴾ معطوف على موضع ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾". (٥٩)

فقال أبو حيان: "لا يصح". (٦٠)

الثالث: قال الزمخشري: "﴿أَرْوِي﴾ بدل من ﴿أَرِيَّتُمْ﴾". (٦١)

فقال أبو حيان: "لا يصح". (٦٢)

الرابع: قال الزمخشري: "﴿رَسُولًا﴾ هو جبريل عليه السلام". (٦٣)

فقال أبو حيان: "لا يصح". (٦٤)

الصيغة الثانية: (لا يجوز) ورد استعمالها في ستة مواضع، وهي:

(٥٦) السيوطي، "الإتقان"، (٢/ ٣٠٩).

(٥٧) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٣٥٥).

(٥٨) أبو حيان، "البحر"، (٣/ ١١٤).

(٥٩) الزمخشري، "الكشاف"، (٣/ ٣٨).

(٦٠) أبو حيان، "البحر"، (٧/ ٢٩٣).

(٦١) الزمخشري، "الكشاف"، (٣/ ٦١٧).

(٦٢) أبو حيان، "البحر"، (٩/ ٣٨).

(٦٣) الزمخشري، "الكشاف"، (٤/ ٥٦٠).

(٦٤) السمين، "الدر"، (١٠/ ٣٦٠).

- الأول: قال الزمخشري: ﴿حَاجَّ﴾ وقت أن آتاه الله الملك". (٦٥)
- قال أبو حيان: "لا يجوز ذلك". (٦٦)
- الثاني: قال الزمخشري: ﴿سَمِعَ عَلِيمٌ﴾ لقول امرأة عمران، ونيتها". (٦٧)
- قال أبو حيان: "لا يجوز". (٦٨)
- الثالث: قال الزمخشري: ﴿وَيَأْتِ بِتَاخَرِينَ﴾ خلقاً آخرين غير الإنس". (٦٩)
- قال أبو حيان: "لا يجوز". (٧٠)
- الرابع: قال الزمخشري: "ومحل ﴿ذَلِكُمْ﴾ الرفع . . ويجوز أن يكون نصباً على: (عليكم)". (٧١)
- فقال أبو حيان: "ولا يجوز هذا التقدير". (٧٢)
- الخامس: قال الزمخشري: "وهارون: عطف بيان للوزير". (٧٣) فقال أبو حيان: "لا يجوز". (٧٤)
- السادس: قال الزمخشري: ﴿وَبَشَّرِ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ في محل النصب معطوف على محل ﴿لِيُنذِرَ﴾". (٧٥)

(٦٥) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٣٠٥).

(٦٦) أبو حيان، "البحر"، (٢/ ٦٢٦)؛ أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، (٣/ ١١٢٦).

(٦٧) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٣٥٥).

(٦٨) أبو حيان، "البحر"، (٣/ ١١٤).

(٦٩) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٥٧٤).

(٧٠) أبو حيان، "البحر"، (٤/ ٩٢).

(٧١) الزمخشري، "الكشاف"، (٢/ ٢٠٥).

(٧٢) أبو حيان، "البحر"، (٥/ ٢٨٨).

(٧٣) الزمخشري، "الكشاف"، (٣/ ١٦).

(٧٤) أبو حيان، "النهر الماد"، (٤/ ٧١).

(٧٥) الزمخشري، "الكشاف"، (٤/ ٣٠١).

فقال أبو حيان: "لا يجوز". (٧٦)

الصيغة الثالثة: (لا أنقل عن النحاة) استعملها مرة واحدة:

قال الزمخشري: "وأما ﴿إِلَهُ التَّائِسِ﴾ فُجُعِلَ غَايَةَ لِلْبَيَانِ". (٧٧)

فقال أبو حيان: "ولا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان، هل يجوز أن يتكرر لمعطوف

عليه واحد أم لا يجوز؟". (٧٨)

الصيغة الرابعة: (لم يصح) استعملها مرة واحدة:

قال الزمخشري: قوله: "جواب القسم في ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا﴾ سد مسدّ الجوابين".

قال أبو حيان: "لم يصح". (٧٩)

الصيغة الخامسة والسادسة: (غير سائغ) (ذهول عن القاعدة) وردتا في موضع واحد، مرة

واحدة:

قال الزمخشري: "﴿أَفَى هَذَا﴾: من أين هذا؟". (٨٠)

قال أبو حيان: "تقدير غير سائغ! وذهول عن هذه القاعدة". (٨١)

الصيغة السابعة والثامنة: (ليس بشيء) و(عِي) استعملها مرة واحدة، وفي مسألة واحدة:

قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون الواو في: ﴿وَمِثْلُهُ﴾ بمعنى (مع) فيتوحد المرجوع

إليه". (٨٢)

فقال أبو حيان: "ليس بشيء! . . فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عِي". (٨٣)

(٧٦) أبو حيان، "البحر"، (٩ / ٤٣٨).

(٧٧) الزمخشري، "الكشاف"، (٤ / ٨٢٣).

(٧٨) أبو حيان، "البحر"، (١٠ / ٥٧٨).

(٧٩) أبو حيان، "البحر"، (٩ / ٣٩).

(٨٠) الزمخشري، "الكشاف"، (١ / ٤٣٦).

(٨١) أبو حيان، "البحر"، (٣ / ٤٢٠).

(٨٢) الزمخشري، "الكشاف"، (١ / ٦٣٠).

(٨٣) أبو حيان، "البحر"، (٤ / ٢٤٣).

الصيغة التاسعة والعاشره والحادية عشرة: (غير مراد قطعاً) وردت ضمناً، ولم يُعهد في لسانهم)، و(لا يتأتى) وردت في موضع واحد، وهو:

قال الزمخشري: "﴿أرؤني﴾ بدل من ﴿أرءيتم﴾ لأن المعنى: ﴿أرءيتم﴾: أخبروني". (٨٤)  
فقال أبو حيان مستدركاً بأن الاستفهام غير مراد قطعاً، فقال: " (لا يصح!)، وأيضاً فإبدال الجملة من الجملة (لم يُعهد في لسانهم)، ثم البديل على نية تكرار العامل، (ولا يتأتى ذلك هنا!)". (٨٥)

الصيغة الثانية عشرة: (يُبعد) وردت مرة واحدة:

قال الزمخشري: " وهارون: عطف بيان للوزير". (٨٦)

وقال أبو حيان: " ويبعد فيه عطف البيان". (٨٧)

المطلب الخامس: صيغ الاستدراك عند السمين الحلبي:

أظهرت الدراسة للمسائل المقصودة بالدراسة، أن عبارات الشهاب في استدراكه على أبي حيان وردت على صيغ متعددة، على النحو التالي:

الصيغة الأولى: (فيه نظر) وردت في موضع واحد، وهو:

استدرك أبو حيان على الزمخشري قائلاً: " لا يجوز ذلك! لأن النحويين مضوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصريح بلفظه". (٨٨) فقال السمين: "فيه نظر!". (٨٩)

الصيغة الثانية: (غير مانع) استعملها في موضع واحد، وهو:

قال أبو حيان: " لا يجوز أن يعمل ﴿سَمِعْتُ﴾ في الظرف". (٩٠)

فقال السمين الحلبي: " وهذا العذر غير مانع!". (٩١)

(٨٤) الزمخشري، "الكشاف"، (٣/ ٦١٧).

(٨٥) أبو حيان، "البحر"، (٩/ ٣٨).

(٨٦) الزمخشري، "الكشاف"، (٣/ ١٦).

(٨٧) أبو حيان، "البحر"، (٧/ ٣٢٨).

(٨٨) أبو حيان، "البحر"، (٢/ ٦٢٦)؛ أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، (٣/ ١١٢٦).

(٨٩) السمين الحلبي، "الدر"، (٢/ ٥٥٠).

(٩٠) أبو حيان، "البحر"، (٣/ ١١٤).

(٩١) السمين الحلبي، "الدر"، (٣/ ١٣٠).

الصيغة الثالثة والرابعة: (غير موافق عليه) (لم يستند فيه إلى نقل) استعمالها في موضع واحد، وهو:

قال أبو حيان: "أجاز الرمخسري، وابن عطية، (٩٢) وغيرهما، أن يكون المراد ﴿يَاخْرِبُونَ﴾: خلقاً آخرين غير الإنس. وما جوزّه لا يجوز". (٩٣) فقال السمين: "وهذا الفرق الذي ذكره، وردّ به على هؤلاء الأكابر غير موافق عليه؛ لم يستند فيه إلى نقل". (٩٤)

الصيغة الخامسة: (ممنوع)، وجاءت في موضع واحد، وهو:  
قال أبو حيان: " فالجملة من قوله ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ أَحْتَدَوْا هُدًى﴾ عارية من ضمير يعود على من يربط جملة الخبر بالمبتدأ". (٩٥)

فقال السمين الحلبي: "ممنوع؛ لأن فيه خلافاً". (٩٦)  
الصيغة السادسة والسابعة: (عجيب منه) و (لم يجوز، إذ لا مسوغ للابتداء به) وجاءتا في موضع واحد:

قال أبو حيان: "لا يجوز أن يكون عطف بيان للتخالف، لكون ﴿وَزِيْرًا﴾ نكرة، و﴿هَرُونَ﴾ معرفة". (٩٧) فقال السمين: "ولما حكى الشيخ هذا لم يعقبه بنكير، وهو عجيب منه! فإن عطف البيان يشترط فيه التوافق تعريفاً وتنكيراً، وقد عرفت أن ﴿وَزِيْرًا﴾ نكرة و﴿هَرُونَ﴾ معرفة. ولأن شرط المفعولين في باب النواسخ صحة انعقاد الجملة الاسمية، وأنت لو ابتدأت بوزير وأخبرت عنه بـ ﴿مَنْ أَهْلِي﴾ لم يجوز، إذ لا مسوغ للابتداء به". (٩٨)

(٩٢) ابن عطية، "المحرر"، (٢٤ / ١٢٢).

(٩٣) أبو حيان، "البحر"، (٤ / ٩٢).

(٩٤) السمين الحلبي، "الدّر"، (٣ / ٤٧٤).

(٩٥) أبو حيان، "البحر"، (٧ / ٢٩٣).

(٩٦) السمين، "الدّر"، (٧ / ٦٣٤).

(٩٧) أبو حيان، "النهر الماد"، (٤ / ٧١).

(٩٨) السمين الحلبي، "الدّر"، (٨ / ٣١).

الصيغة الثامنة والتاسعة: (لم تعد) و(وُجدَ) استعملها في موضع واحد، وهو:

قال أبو حيان مستدرکاً بأن الاستفهام في ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ غير مراد قطعاً، فقال: "لا يصح! لأنه إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام، فلا بد من دخول الأداة على البدل، وأيضاً فإبدال الجملة من الجملة لم يُعهد في لسانهم، ثم البدل على نية تكرار العامل، ولا يتأتى ذلك هنا". (٩٩) فقال السمين: "الجواب عن الأول: أن الاستفهام فيه غير مراد قطعاً! وأما قوله: «لم يوجد في لسانهم» فقد وُجد". (١٠٠)

الصيغة العاشرة: (ليس كما زعم) وردت في موضع واحد، وهو:

فقال أبو حيان: ". . لا موضع له من الإعراب باعتبار جواب القسم، والشيء الواحد لا يكون معمولاً غير معمول". (١٠١)

فقال السمين: ". . وإن عنى من حيث الصناعة النحوية فليس كما زعم!". (١٠٢)

الصيغة الحادية عشرة: (غير لازم) جاءت في موضع واحد، وهو:

قال الزمخشري: "﴿رَسُولًا﴾ هو جبريل عليه السلام، أبدل من ﴿ذَكَرًا﴾". (١٠٣)

فقال أبو حيان: "لا يصح! لتباين المدلولين بالحقيقة". (١٠٤)

فقال السمين الحلبي بعده: "وأما اعتراضه عليه فغير لازم!". (١٠٥)

□

(٩٩) أبو حيان، "البحر"، (٣٨ / ٩).

(١٠٠) السمين الحلبي، "الدر"، (٢٣٨ / ٩).

(١٠١) أبو حيان، "البحر"، (٣٩ / ٩).

(١٠٢) السمين الحلبي، "الدر"، (٣٨٥ / ٥).

(١٠٣) الزمخشري، "الكشاف"، (٥٦٠ / ٤).

(١٠٤) السمين، "الدر"، (٣٦٠ / ١٠).

(١٠٥) أبو حيان، "البحر"، (٢٠٤ / ١٠).

## المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لاستدراكات الشهاب على أبي حيان

ويحتوي على ثلاثة عشر مطلبًا:

**المطلب الأول: لاستدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِزْرَهَمَ فِي رَيْبِهِ أَنِ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِزْرَهُمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِزْرَهُمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِي بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]**

قال الزمخشري: "﴿أَنَّ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ متعلق بـ ﴿حَاجَّ﴾ على وجهين: أحدهما: ﴿حَاجَّ﴾ لأن آتاه الله الملك... والثاني: ﴿حَاجَّ﴾ وقت أن آتاه الله الملك." (١٠٦)

استدرك أبو حيان على الوجه الثاني قائلاً: "لا يجوز ذلك! لأن النحويين مضوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرح بلفظه." (١٠٧)

قال السمين الحلبي: "كذا قاله الشيخ، وفيه نظر! لأنه قال: "لا ينب عن الظرف إلا المصدر الصريح" وهذا معارضٌ بأنهم نصوا على أن «ما» المصدرية تنوب عن الزمان، وليست بمصدر صريح." (١٠٨)

تحرير الاستدراك ودراسته:

يرى أبو حيان رحمه الله أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرح بلفظه، ومعلوم أن المصدر الصريح يقوم مقام أسماء الزمان والمكان، فيؤدي وظيفة الظرفية الزمانية أو المكانية، إذا تضمن معنى (في)؛ للدلالة على مكان وقوع الحدث أو زمانه، ومن أمثلة سيبويه (ت ١٨٠هـ): "متى سير عليه؟ فيقول: الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العَصْر. فإنها هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ، وحينَ خُفُوقِ النَجْمِ، ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار. وإن قال: كَمَ سِيرَ عَلَيْهِ؟ فكذلك." (١٠٩)

فالمصادر: مقدم، خفوق، وخلافة، وصلاة، أقيمت مقام ظروف الزمان وهي ليست بأزمنة؛ توسعاً وإيجازاً، فقد جعلها سيبويه من باب إضافة أسماء الزمان إلى المصدر، ثم حذف اسم

(١٠٦) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٣٠٥).

(١٠٧) أبو حيان، "البحر"، (٢/ ٦٢٦)؛ أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، (٣/ ١١٢٦).

(١٠٨) السمين الحلبي، "الدر"، (٢/ ٥٥٠).

(١٠٩) سيبويه، "الكتاب"، (١/ ٢٢٢).



الزمان توسعاً، وأقيم المصدر مقامه؛ لكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى، وهذا أحد ضروب إقامة الأسماء مقام الأزمنة. وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "واعلم: أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً وهذه الأسماء تجيء على ضربين: أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتكم مقدم الحاج، وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر، فالمراد في جميع هذا: جئتكم وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر. والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً وأقيم الوصف مقام الموصوف". (١١٠) وقول هذين الجهبذين - سيبويه وابن السراج - وهما من أساطين العربية بلا نزاع، ليؤكد صحة ما ذهب إليه أبو حيان، فتجده يقول في كتابه التذييل عن (ما) المصدرية: "وتختص بنيابتها عن ظرف زمان موصولة في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مثبتٍ مثاله: "لا أصحبه ما ذر شارق"، وقوله تعالى ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨] أي: مدة ذرور شارق، ومدة دوام السماوات. وتسمى هذه ظرفية". (١١١)

الخلاصة: رغم أن الجلال السيوطي يؤيد الزمخشري فيما ذهب إليه بقوله: "وتختص (ما) بنيابتها عن ظرف زمان نحو: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]". (١١٢) إلا أنه معارض بما ذكره سيبويه وابن السراج؛ وعليه يتبين لنا أن استدراك السمين الحلبي على شيخه في هذه المسألة مجانب للصواب.

□

(١١٠) ابن السراج، "الأصول في النحو"، (١/ ٢٢٢).

(١١١) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، (٣/ ١٥٣).

(١١٢) السيوطي، "معجم الهوامع"، (١/ ٣١٧).

المطلب الثاني: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣٤) إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ [آل عمران: ٣٥]

قال الزمخشري: "﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ لقول امرأة عمران ونيتها، و﴿إِذْ﴾ منصوبٌ به. وقيل: بإضمار (أذكر)". (١١٣)

وقال أبو حيان: "ولا يصح ذلك! لأن قوله: ﴿عَلِيمٌ﴾ إما أن يكون خبراً بعد خبر، أو وصفاً لقوله: ﴿سَمِيعٌ﴾ فإن كان خبراً: فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول؛ لأنه أجنبي منها. وإن كان وصفاً: فلا يجوز أن يعمل ﴿سَمِيعٌ﴾ في الظرف؛ لأنه قد وُصف. واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وُصف قبل أخذ معموله؛ لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل! على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك! ولأن اتصافه تعالى: بـ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ لا يتقيد بذلك الوقت". (١١٤)

قال السمين الحلبي: "وهذا العذر غير مانع! لأنه يتسع في الظرف وعديله (١١٥) ما لا يتسع في غيره". (١١٦)

تحرير الاستدراك ودراسته:

وجه الزمخشري المعنى بأن يكون ﴿إِذْ﴾ معمولاً لـ ﴿سَمِيعٌ﴾ وصرح به الطبري، (١١٧) وأيدهما الشهاب. إلا أن أبا حيان لم يوافق على هذا التوجيه لسببين: الأول: إما أن يكون ﴿عَلِيمٌ﴾ خبراً بعد خبر، وعليه فلا يجوز الفصل بين ﴿سَمِيعٌ﴾ و ﴿إِذْ﴾ بـ ﴿عَلِيمٌ﴾ لأنه أجنبي منها. الثاني: وإما أن يكون ﴿عَلِيمٌ﴾ صفة، فلا يجوز أن يعمل ﴿سَمِيعٌ﴾ لأنه قد وُصف، ولا يجوز أن يعمل اسم الفاعل أو ما جرى مجراه إذا وُصف. وهنا ﴿سَمِيعٌ﴾ صيغة مبالغة.

(١١٣) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٣٥٥).

(١١٤) أبو حيان، "البحر"، (٣/ ١١٤).

(١١٥) المقصود بعديل الظرف: الجار والمجرور، تقول: (زيدٌ بك فرح) فعديل الظرف هنا، هو: "بك" مما فيها من معنى الفعل. لأن الظرف وعديله مما يكتفي برائحة الفعل. انظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، (ص/ ٣١٩)؛ الوقاد، "شرح التصريح"، (٢/ ٥١).

(١١٦) السمين الحلبي، "الدر"، (٣/ ١٣٠).

(١١٧) الطبري، "الجامع"، (٦/ ٣٢٨).

قال أبو حيان: "ولا يصح ذلك! ...". (١١٨) وفصله في ارتشاف الضرب، في باب شروط إعمال اسم الفاعل، فقال: "الثاني: أن لا يوصف قبل العمل، فلا يجوز: هذا ضارب عاقل زيداً، هذا مذهب البصريين والفراء، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله، وإن تأخر معموله عن الوصف". (١١٩)

وقد يُجاب على أبي حيان رحمه الله بأن (سميًّا) و (عليًّا) قد يراد بهما أحد وجهين: الأول: أن يكونا بمعنى (سامع) و (عالم)، فيكونان اسمي فاعل، ويحتمل ما ذكر. الثاني: أن تكونا صيغتي مبالغة، وهذا المعنى لائق فيما اختص به المولى جل جلاله. والكوفيون لا يُعملون أبنية المبالغة، هذا ما ذكره الرضي قائلاً: "وعند الكوفيين، لا يعمل شيء من أبنية المبالغة، لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل، وإن جاء بعدها منصوب، فهو عندهم بفعل مقدر". (١٢٠)

الخلاصة: أظهرت الدراسة أن استدراك أبي حيان على الزمخشري ينطلق من مذهب المدرسة البصرية في النحو، وأما قوله: "على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك" فالفراء وحده من نحاة مدرسة الكوفة قال بقول البصريين هنا، (١٢١) ولعل كلمة (لبعض) من أبي حيان لا تستدعي ما ذكر من الخلاف. ولو قلنا بقول البصريين جلاً فإن هذا العذر غير مانع! لأنه يتسع في الظرف وفي الجار والمجرور ما لا يتسع في غيرهما. (١٢٢)

(١١٨) أبو حيان، "البحر"، (٣/ ١١٤).

(١١٩) أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، (٥/ ٢٢٦٨).

(١٢٠) الرضي، "شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب"، (٣/ ٤٢٢)، وانظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، (٢/ ٣٤٤)؛ ابن عقيل، "المساعد على تسهيل الفوائد"، (٢/ ١٩٣)؛ الصبان، "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، (٢/ ٤٤٨).

(١٢١) ابن الحاجب، "الكافية في علم النحو"، (ص ١٤).

(١٢٢) قلت: تكرر ذكر هذا الاستدراك عند قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢] إلا أن بدر الدين الغزي لم يذكره، ولعله استغنى بذكر الموضوع الأول عن الثاني دفعاً للتكرار. انظر: الزمخشري، "الكشف"، (١/ ٤٠٩)؛ أبو حيان، "البحر"، (٣/ ٣٢٩)؛ السمين الحلبي، "الدر"، (٣/ ٣٨١)

**المطلب الثالث: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى:** ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ

مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾ [آل عمران: ١٦٥]:

قال الزمخشري: "﴿أَنَّى هَذَا﴾: من أين هذا؟ كقوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل

عمران: ٣٧]؛ لقوله: ﴿مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ وقوله: ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]. (١٢٣)

قال أبو حيان معقبا: "الظرف إذا وقع خبر للمبتدأ لا يُقدَّر داخلاً عليه حرف جر غير (في)،

أما أن يقدر داخلاً عليه (من) فلا! لأنه إنما انتصب على إسقاط (في). ولذلك إذا أضمر الظرف

تعدى إليه الفعل بوساطة (في) إلا أن يتسع في الفعل، فينصبه نصب التشبيه بالمفعول به. فتقدير

الزمخشري: ﴿أَنَّى هَذَا﴾ من أين هذا، تقدير غير سائغ! واستدل له على هذا التقدير بقوله: ﴿مِنْ

عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾، وقوله: ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وقوف مع مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ، وذهول عن

هذه القاعدة التي ذكرناها. وأما على ما قررناه، فإن الجواب جاء على مراعاة المعنى، لا على مطابقة

الجواب للسؤال في اللفظ. وقد تقرر في علم العربية أن الجواب يأتي على حسب السؤال مطابقاً له

في اللفظ، ومُراعى فيه المعنى لا اللفظ!" (١٢٤)

ويستدرك السمين على شيخه فيقول: "أما قوله: "لا يُقدَّر الظرف بحرف جر غير (في)"

فالزمخشري لم يقدر (في) مع (أَنَّى) حتى يلزمه ما قال! إنما جعل (أَنَّى) بمنزلة من أين؟ في

المعنى." (١٢٥)

تحرير الاستدراك ودراسته:

تأتي (أَنَّى) على معانٍ:

الأول: أن تكون بمعنى (من أين) نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَمْرُؤُا أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل

عمران: ٣٧] أي: من أين لك هذا؟ وقوله ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا

قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، والمعنى: من أين هذا؟ ولذلك كان الجواب: هو من

عند أنفسكم. وإلى هذا المعنى ذهب الزمخشري والسمين.

(١٢٣) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٤٣٦).

(١٢٤) أبو حيان، "البحر"، (٣/ ٤٢٠).

(١٢٥) السمين الحلبي، "الدر"، (٣/ ٤٧٤).

الثاني: أن تكون بمعنى (كيف) نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُّحْيِيَ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، والمعنى: كيف يحييها بعد موتها؟! وقوله: ﴿أَنْ يَكُونَ لِي عِلْمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَأَمْرَاتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]، والمعنى: كيف يولد لي غلام وأنا شيخ كبير، وامراتي عجوز عقيم؟! وإلى هذا المعنى ذهب أبو حيان.

الثالث: وقد يتسع معنى (أنى) للمعنيين معاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ هُمْ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان: ١٣]، فإنها تحتمل أن يراد بها: من أين لهم الذكرى؟ وتحتمل أن يراد: كيف لهم أن يتذكروا؟ استبعاداً لحالتهن عن التذكر، واحسب أن المعنيين مرادان، فإنه يراد السؤال عن الموضوع الذي تأتي منه الذكرى، وعن حالتهن التي هي فيها، وكلاهما استفهام غير حقيقي! قال الكفوي: عند قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ يَشْتُمَّ﴾ [البقرة: ٢٢٣] لما كانت كلمة (أنى) مُشْتَرَكَةً في معنيي (كيف) و (أين) وأشكل الإتيان في الآية؛ تأملنا فيه فظهر أنه بمعنى (كيف) لقرينة الحَرْث. وقد تأتي بمعنى (متى) و (حيث) ويتضح المعنى المراد بها من دلالة السياق. وعلى هذا فإن (أنى) تختلف عن (من أين) و (كيف) من جهة سعة أداء المعنى لتشمل الاستفهام والتعجب والإنكار؛ فناسب إيرادها. (١٢٦)

الخلاصة: ﴿أَنْ﴾ هنا: جملة من مبتدأ وخبر، في موضع نصب على أنها معمولة لقوله: ﴿قَلْتُمْ﴾ قالوا ذلك مستفهمين على سبيل التعجب والإنكار لما أصابهم، والمعنى: كيف أصابنا هذا ونحن نقاتل أعداء الله، وقد وعدنا بالنصر وإمداد الملائكة؟! وأنى سؤال عن الحال هنا، ولا يناسب أن يكون هنا بمعنى (أين) أو (متى) لأن الاستفهام لم يقع عن المكان ولا عن الزمان هنا، إنما الاستفهام وقع عن الحالة التي اقتضت لهم ذلك، ويدل ذلك على صحة ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

(١٢٦) انظر: أبو حيان، "البحر"، (٣/ ٤١٩)، أبو البقاء، "الكليات"، (ص/ ١٩٥)؛ السامرائي، "معاني النحو"، (٢٢٥/ ٤).

المطلب الرابع: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ

وَيَأْتِي بآخَرِينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٣﴾ [النساء: ١٣٣]:

قال الزمخشري: "﴿وَيَأْتِي بآخَرِينَ﴾ ﴿خلقًا آخرين غير الإنس". (١٢٧)

قال أبو حيان: "أجاز الزمخشري، وابن عطية، (١٢٨) وغيرهما، أن يكون المراد ﴿بآخَرِينَ﴾

﴿خلقًا آخرين غير الإنس. وما جوزه لا يجوز! لأن مدلول (غير) خاص بجنس ما تقدم!" (١٢٩)

واستدرك السمين الحلبي على شيخه فقال: "وهذا الفرق الذي ذكره، وردَّ به على هؤلاء

الأكابر غير مُوافق عليه؛ لم يستند فيه إلى نقل". (١٣٠)

تحرير الاستدراك ودراسته:

أولاً: أخرج الطبري: "من طريق أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم:

أنها لما نزلت، ضرب بيده على ظهر سلمان فقال: «هم قومٌ هذا». يعني عجم الفرس. (١٣١)

وهذا الأثر الذي أخرجه غير واحد من المفسرين يؤيد ما ذهب إليه أبو حيان: أن المراد

﴿بآخَرِينَ﴾: قومٌ آخرون، يطيعون الله تعالى ولا يعصونه، ويعزز هذا المعنى القرطبي بقوله:

"وَهَذَا كَمَا قَالَ فِي آيَةِ أُخْرَى: ﴿وَلَنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا

أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]". (١٣٢)

(١٢٧) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٥٧٤).

(١٢٨) ابن عطية، "المحرر"، (٢٤/ ١٢٢).

(١٢٩) أبو حيان، "البحر"، (٤/ ٩٢).

(١٣٠) السمين الحلبي، "الدر"، (٣/ ٤٧٤).

(١٣١) قال الطبري، "جامع البيان"، (٩/ ٢٩٩): «حدثنا سفيان بن وكيع قال حدثنا ابن إدريس، عن شعبة، عن

سماك، عن عياض الأشعري، قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي موسى: هم قوم هذا». قال عنه الهيثمي في

"مجمع الزوائد" (٧/ ١٦): «وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ»، وقال الألباني: في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/

١١٠٣): «وهذا إسناد صحيح متصل».

(١٣٢) القرطبي، "الجامع"، (٥/ ٤٠٩)

ثانياً: ﴿يَاخْرِبُونَ﴾ صفة لموصوف محذوف، والصفة لا تقوم مقام موصوفها، إلا إذا كانت خاصة بالموصوف نحو: مررت بكاتب، أو يدل عليه دليل. وهنا ليست بخاصة، فلا بد وأن تكون من جنس الأول، لتحصل بذلك الدلالة على الموصوف المحذوف. (١٣٣)

الخلاصة: رجّحت الدراسة: صواب رأي أبي حيان في هذا الاستدراك؛ للأدلة المذكورة.

**المطلب الخامس: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا نُقْبَلُ مِنْهُمْ وَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ﴾**

﴿٣٦﴾ [المائدة: ٣٦]:

قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون الواو في: ﴿وَمِثْلَهُ﴾ بمعنى «مع» فيتوحد المرجوع إليه". (١٣٤)

قال أبو حيان معقّباً: "ليس بشيء! لأنه يصير التقدير: (مع مثله معه)، أي: مع مثل ما في الأرض مع ما في الأرض، إن جعلت الضمير في معه عائداً على ﴿وَمِثْلَهُ﴾ أي: مع مثله مع ذلك المثل، فيكون المعنى مع مثلين. فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عي! (١٣٥) إذ الكلام المنتظم: أن يكون التركيب إذا أريد ذلك المعنى مع مثليه". (١٣٦)

وقال السمين الحلبي: "ومع هذا الاعتراض الذي ذكره، فقد يظهر عنه جواب وهو: أنا نقول: نختار أن يكون الضمير في قوله: ﴿مَعَهُ﴾ عائداً على ﴿وَمِثْلَهُ﴾ ويصير المعنى: مع مثلين، وهو أبلغ من أن يكون مع مثل واحد". (١٣٧)  
تحرير الاستدراك ودراسته:

منشأ الخلاف هو: هل الواو في ﴿وَمِثْلَهُ﴾ للعطف أم للمعية؟ فإن قلت: عاطفة، ف(مثله) عطف على اسم (أن) وهو (ما) الموصولة. وإن قلت: الواو للمعية، فـ (مثله) مفعول معه،

(١٣٣) السمين الحلبي، "الدر"، (٣/ ٤٧٤).

(١٣٤) الزمخشري، "الكشاف"، (١/ ٦٣٠).

(١٣٥) تقول: عييت بهذا الأمر وعنه، إذا لم أهتد لوجهه، وأعياني الأمر أن أضبطه. انظر: الفراهيدي، "العين"، (٢/ ٢٧٢).

(١٣٦) أبو حيان، "البحر"، (٤/ ٢٤٣).

(١٣٧) السمين الحلبي، "الدر"، (٤/ ٢٥٦).

وناصبه الفعل الذي حذف قبل الفاعل، أو بفعل مماثل إن أعربت ﴿أَنْتَ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ جملة ابتدائية.

وإلى المعنى الأول ذهب الزمخشري وتبعه السمين، وغيرهما. وإلى الثاني ذهب أبو حيان، والطبي، وغيرهما. قال الطيبي بعدما نقل كلام الزمخشري: "الواو بمعنى: (مع)، فيتوحد المرجوع إليه، وقوله بعيد". (١٣٨) وقال الرازي: "المقصود من هذا الكلام: التمثيل للزوم العذاب لهم، فإنه لا سبيل لهم إلى الخلاص منه". (١٣٩) وقال السيوطي: "إذا وقعت (أن) بعد (لو) فمذهب سيبويه، وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف، لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا). وذهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له؛ لطوله وجريان المسند والمسند إليه في الذكر. وذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، والزمخشري، وابن الحاجب: إلى أنه فاعل بفعل مقدر بعد (لو) تقديره ثبت. وهذا المختار لإغناؤه عن تقدير الخبر، وإبقاء (لو) على حالها من الاختصاص بالفعل. ثم ذهب قوم منهم الزمخشري والسيرافي إلى أنه يجب وقوع خبر (أن) والحالة هذه فعلاً؛ ليكون جبراً لما فات (لو) من إيلائها الفعل ظاهراً، نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]. (١٤٠)

والذي يظهر في كلام الزمخشري هنا وفي تصانيفه أنه ما وقف على مذهب سيبويه في هذه المسألة، وعلى المفرع على مذهب المبرد لا يجوز أن تكون الواو بمعنى مع". (١٤١)

الخلاصة: أظهرت الدراسة أن استدراك السمين الحلبي ليس في محله! والصواب ما ذكره أبو حيان؛ للأدلة المذكورة.

□

(١٣٨) الطيبي، "حاشية الطيبي على الكشف"، (٨ / ٢٥٠).

(١٣٩) الرازي، "مفاتيح الغيب"، (١١ / ٣٥٠).

(١٤٠) السيوطي، "الهمع"، (١ / ٥٠٢). وانظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، (٣ / ٣٤٠)؛ ابن مالك، "شرح التسهيل"، (٢ / ٤٠).

(١٤١) السمين الحلبي، "الدر"، (٤ / ٢٥٦).



المطلب السادس: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ

لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأنفال: ١٤]

قال الزمخشري: "ومحل ﴿ذَلِكُمْ﴾ الرفع على ذلكم العقاب، أو العقاب ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾".

ويجوز أن يكون نصباً على عليكم ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ كقولك: زيداً فاضربه". (١٤٢)  
قال أبو حيان معترضاً عن التوجيه بالنصب: "ولا يجوز هذا التقدير! لأن (عليكم) من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال لا تُضمَر! وتشبيهه له بقولك: زيداً فاضربه، ليس بجيد؛ لأنهم لم يقدروه: بعليك زيداً فاضربه، وإنما هذا منصوب على الاشتغال". (١٤٣)

قال السمين الحلبي: "يجوز أن يكون نحا الزمخشري نحو الكوفيين، فإنهم يجرونه مجرى الفعل مطلقاً، وكذلك يعملونه متأخراً نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]". (١٤٤)  
تحرير الاستدراك ودراسته:

في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (هَذَا فَذُوقُوهُ). (١٤٥) قال مقاتل بن سليمان:  
﴿ذَلِكُمْ﴾ القتلة ﴿فَذُوقُوهُ﴾ يوم بدر في الدنيا، ثم قال: ﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ بتوحيد الله - عز وجل - مع القتل وضرب الملائكة الوجوه والأدبار أيضاً لهم في الآخرة ﴿عَذَابَ النَّارِ﴾". (١٤٦) ويجوز في ﴿ذَلِكُمْ﴾ عدة أوجه:

أحدها: أن يكون خبراً مبتدئاً محذوف، أي: العقاب ذلكم. قاله الرازي. (١٤٧)

(١٤٢) الزمخشري، "الكشاف"، (٢/ ٢٠٥).

(١٤٣) أبو حيان، "البحر"، (٥/ ٢٨٨). توضيح: إذا قلت: "الكتاب اشتريته" فقد تحقق الاشتغال؛ إذ قد تقدم اسم، وهو "الكتاب"، وتأخر فعل، وهو "اشترى" الذي عوّل في ضمير "الكتاب" على أنه مفعول به للفعل المذكور، ولو حذفنا الهاء لتسلط "اشترى" على "الكتاب" المتقدم. فكلمة "الكتاب" هنا في محل نصبٍ على الاشتغال. انظر: درويش، "إعراب القرآن وبيانه"، (٩/ ٣٩٢).

(١٤٤) السمين الحلبي، "الدر"، (٥/ ٥٨٢).

(١٤٥) الفراء، "المعاني"، (١/ ١١).

(١٤٦) مقاتل، "تفسيره"، (٢/ ١٠٥).

(١٤٧) العكبري، "مفاتيح الغيب"، (١٥/ ٤٦٤).

الثاني: أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف، أي: ذلكم واقعٌ أو مُستحقٌّ، أو ذلكم العقاب. قاله سيبويه، والزمخشري. (١٤٨)

الثالث: أن يكون مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ، يُفسّره ما بعده، أي: ذوقوا ذلكم، وهو على هذا من باب الاشتغال. قاله أبو البقاء، وأبو حيان. (١٤٩)

وقال الطبري: "ولفتح (أن) من قوله: ﴿وَأَنْتَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ من الإعراب وجهان:

أحدهما الرفع، (١٥٠) والآخر: للنصب. (١٥١) فأما الرفع، فبمعنى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾، ذلكم وأن للكافرين عذاب النار. بنية تكرير ﴿ذَلِكُمْ﴾، كأنه قيل: ذلكم الأمر وهذا. وأما النَّصْب: فمن وجهين: أحدهما: ذلكم فذوقوه، واعلموا، أو: وأيقنوا أن ﴿الْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾. فيكون نصبه بنية فعل مضمرة. والآخر: بمعنى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾، وبأن للكافرين عذاب النار. ثم حذفت الباء، فنصبت. (١٥٢)

الخلاصة: وبالنظر في الأقوال السابقة وأدلتها، أظهرت الدراسة صحة استدراك السمين الحلبي على شيخه أبي حيان، وأن الحامل لاعتراض أبي حيان رحمه الله هو مخالفة ذلك الوجه لقواعد نحو المدرسة البصرية، رغم أن له وجهاً عند الكوفيين فإنهم يجرونه مجرى الفعل مطلقاً، وكذلك يعملونه متأخراً.

□

(١٤٨) انظر: سيبويه، "الكتاب"، (٣/ ١٢٥)؛ ابن السراج، "الأصول في النحو"، (١/ ٢٧١)؛ الزمخشري، "الكشاف"، (٢/ ٢٠٥).

(١٤٩) العكبري، "التبيان"، (٢/ ٦١٩)؛ أبو حيان، "البحر"، (٥/ ٢٨٨).

(١٥٠) الزجاج، "المعاني"، (٢/ ٤٠٧)؛ الرازي، "مفاتيح الغيب"، (١٥/ ٤٦٤).

(١٥١) العكبري، "التبيان"، (٢/ ٦١٩).

(١٥٢) الطبري، "الجامع"، (١٣/ ٤٣٤).

**المطلب السابع: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى:** ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ أَحْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٥-٧٦]

قال الزمخشري: "﴿وَيَزِيدُ﴾ معطوف على موضع ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ لأنه واقع موقع الخبر، تقديره: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ﴾ مُدًّا أو يمد له الرحمن ﴿وَيَزِيدُ﴾ في ضلال الضال بخذلانه، ﴿وَيَزِيدُ﴾ المهتمدين هداية بتوفيقه". (١٥٣)

وقال أبو حيان: "ولا يصح أن يكون ﴿وَيَزِيدُ﴾ معطوفاً على موضع ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ سواء كان دعاء أم خبراً بصورة الأمر؛ لأنه في موضع الخبر إن كانت ﴿مَنْ﴾ موصولة، أو في موضع الجواب إن كانت ﴿مَنْ﴾ شرطية، وعلى كلا التقديرين فالجملة من قوله ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ أَحْتَدَوْا هُدًى﴾ عارية من ضمير يعود على من يربط جملة الخبر بالمبتدأ، أو جملة الشرط بالجزاء الذي هو ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ وما عطف عليه، لأن المعطوف على الخبر خبر، والمعطوف على جملة الجزاء جزاء، وإذا كانت أداة الشرط اسماً لا ظرفاً تعين أن يكون في جملة الجزاء ضميره أو ما يقوم مقامه، وكذا في الجملة المعطوفة عليها". (١٥٤)

قال السمين الحلبي: "وقد ذكر أبو البقاء (١٥٥) أيضاً كما ذكر الزمخشري. وقد يجاب عمّا قالاه: بأننا نختار على هذا التقدير أن تكون ﴿مَنْ﴾ شرطية. وقوله: "لا بد من ضمير يعود على اسم الشرط غير الظرف" ممنوع! لأن فيه خلافاً، وقد يكون الزمخشري وأبو البقاء من القائلين بأنه لا يشترط". (١٥٦)

تحرير الاستدراك ودراسته:

الخلاصة: حجة الشهاب في هذا الاستدراك ضعيفة! للأسباب التالية:

(١٥٣) الزمخشري، "الكشاف"، (٣/ ٣٨).

(١٥٤) أبو حيان، "البحر"، (٧/ ٢٩٣).

(١٥٥) العكبري، "التبيان"، (٢/ ٨٨٠).

(١٥٦) السمين الحلبي، "الدر"، (٧/ ٦٣٤).

الأول: لما ذكره الشهاب من وجود خلاف في المسألة، واختار هو الرأي القائل بأن تكون (و) شرطية.

ثانياً: قوله عن أبي البقاء والزمخشري أنها قد يكونا من القائلين: بأنه لا يشترط للضمير أن يعود على اسم الشرط غير الظرف، ولم يجزم بشيء. وعليه، فالصواب ما ذهب إليه أبو حيان.

**المطلب الثامن: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِ﴾ هُرُونٌ أَخِي**

﴿٣٠﴾ [طه: ٢٩-٣٠]

قال الزمخشري: "وهارون: عطف بيان للوزير". (١٥٧)

قال أبو حيان: "ويعد فيه عطف البيان! لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس". (١٥٨) وقال: "لا يجوز أن يكون عطف بيان للتخالف، لكون

﴿وَزِيْرًا﴾ نكرة، و﴿هُرُونٌ﴾ معرفة". (١٥٩)

قال السمين الحلبي: "ولما حكى الشيخ هذا لم يعقبه بنكير، وهو عجيب منه؛ فإن عطف البيان يشترط فيه التوافق تعريفًا وتنكيرًا، وقد عرفت أن ﴿وَزِيْرًا﴾ نكرة، و﴿هُرُونٌ﴾ معرفة. ولأن شرط المفعولين في باب النواسخ: صحة انعقاد الجملة الإسمية، وأنت لو ابتدأت بـ (وزير) وأخبرت عنه بـ ﴿مِّنْ أَهْلِ﴾ لم يجز؛ إذ لا مسوغ للابتداء به". (١٦٠)

تحرير الاستدراك ودراسته:

قلت: استبعد أبو حيان عطف البيان هنا للتخالف. ومُستغربٌ من الشهاب قوله: "ولما حكى الشيخ هذا لم يعقبه بنكير، وهو عجيب منه". (١٦١) ولعل السمين الحلبي رحمه الله لم يفتن لاستدراك شيخه.

(١٥٧) الزمخشري، "الكشاف"، (٣/ ١٦).

(١٥٨) أبو حيان، "البحر"، (٧/ ٣٢٨).

(١٥٩) أبو حيان، "النهر الماد"، (٤/ ٧١).

(١٦٠) السمين الحلبي، "الدر"، (٨/ ٣١).

(١٦١) السمين الحلبي، "الدر"، (٨/ ٣١).

ولم يبن الزمخشري الوجه الثاني في نصب ﴿هَرُونَ﴾، وقد بينه الشوكاني بقوله: "وانتصاب ﴿وَزِيرًا﴾، و ﴿هَرُونَ﴾ على أنها مفعولا (اجعل)، وقيل: مفعولاه: ﴿لِي وَزِيرًا﴾، ويكون ﴿هَرُونَ﴾ عطف بيان للوزير، والأول أظهر" (١٦٢).

وأضاف السمين الحلبي وجوهاً أخرى فقال: "ويجوز أن يكون ﴿هَرُونَ﴾ منصوباً بفعل محذوف كأنه قال: أخص من بينهم ﴿هَرُونَ﴾ أي: من بين أهلي. ويجوز أن يكون ﴿وَزِيرًا﴾ مفعولاً ثانياً، و ﴿هَرُونَ﴾ هو الأول، وقدم الثاني عليه اعتناءً بأمر الوزارة. وعلى هذا فقوله ﴿لِي﴾ يجوز أن يتعلق بنفس الجعل، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من ﴿وَزِيرًا﴾؛ إذ هو في الأصل صفة له" (١٦٣).

قال أبو البقاء: "و ﴿هَرُونَ﴾: بدل، أو عطف بيان" (١٦٤) وقال ابن هشام: "وكل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلاً، أعني: بدل كل من كل، إلا إذا كان ذكره واجبا" (١٦٥) وأكد السيوطي فقال: "وكل ما كان عطف بيان يصلح أن يكون بدلاً بخلاف العكس، لأن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير" (١٦٦).

الخلاصة: هذا الوجه أجازته الشهاب، وأضاف أوجه أخرى محتملة، وهنا يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حيان في عطف البيان هنا؛ لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس.

□

(١٦٢) الشوكاني، "فتح القدير"، (٣/ ٤٢٩).

(١٦٣) السمين الحلبي، "الدر"، (٨/ ٣١).

(١٦٤) العكبري، "التبيان"، (١/ ٥٩٣).

(١٦٥) ابن هشام، "شرح شذور الذهب"، (ص ٥٦٣).

(١٦٦) السيوطي، "همع الهوامع"، (٣/ ١٦١).

**المطلب التاسع: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى:** ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠]:

قال الزمخشري: "﴿أَرُونِي﴾ بدل من ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ لأن المعنى ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ أخبروني". (١٦٧)  
قال أبو حيان بعده: "لا يصح! لأنه إذا لُبدل مما دخل عليه الاستفهام، فلا بد من دخول الأداة على البدل.

وأيضاً: فإبدال الجملة من الجملة لم يُعهد في لسانهم! ثم البدل على نية تكرار العامل، ولا يتأتى ذلك هنا؛ لأنه لا عامل في ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ فيتخيل دخوله على ﴿أَرُونِي﴾". (١٦٨)  
قال السمين الحلبي: "الجواب عن الأول: أن الاستفهام فيه غير مراد قطعاً! فلم تعد أداته؛ لعدم إرادته.

وأما قوله: «لم يوجد في لسانهم» فقد وجد! وقد نصَّ النحويون: على أنه متى كانت الجملة في معنى الأول، ومبينة لها؛ أبدلت منها". (١٦٩)

تحرير الاستدراك ودراسته:

اعترض أبو حيان في هذا الاستدراك باعتراضين:

الاعتراض الأول: لا يصح أن يكون ﴿أَرُونِي﴾ بدل من ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ لأنه إذا لُبدل مما دخل عليه الاستفهام، فلا بد من دخول الأداة على البدل.

الاعتراض الثاني: إبدال جملة من جملة لم يُعهد في لسانهم! ولو قلنا به: فإن البدل مما دخلت عليه أداة الاستفهام يلزم إعادتها في البدل، ولم تعد هنا.

مناقشة الاعتراض الأول: هل الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ مراد قطعاً؟ أم أن المراد: أخبروني؟

أجاب السمين من وجهين: أحدهما: أنها ألف استفهام على بابها، ولم تتضمن هذه الكلمة معنى (أخبروني)، بل هو استفهام حقيقي. والمراد بقوله: ﴿أَرُونِي﴾ أمر تعجيز. الثاني: أن

(١٦٧) الزمخشري، "الكشاف"، (٣/ ٦١٧).

(١٦٨) أبو حيان، "البحر"، (٩/ ٣٨).

(١٦٩) السمين الحلبي، "الدر"، (٩/ ٢٣٨).

الاستفهام غير مراد، وأنها ضمنت معنى (أخبروني). وعلى هذا تعدى ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ لاثنتين: أحدهما: ﴿شُرَكَاءَكُمُ﴾ والثاني: الجملة الاستفهامية من قوله: ﴿مَاذَا خَلَقُوا﴾ و﴿أَرُونِي﴾. يحتمل أن تكون جملة اعتراضية. والثاني: أن تكون المسألة من باب الإعمال، فإن ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ يطلب ﴿مَاذَا خَلَقُوا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿أَرُونِي﴾ أيضاً يطلبه معلقاً له، وتكون المسألة من باب إعمال الثاني على مختار البصريين، و﴿أَرُونِي﴾ هنا بصرية تعدت للثاني همزة النقل، والبصرية قبل النقل تعلق بالاستفهام. (١٧٠)

مناقشة الاعتراض الثاني: تردد أبو حيان في مسألة إبدال الجملة من الجملة، فمنعها في مواضع وأجازها في أخرى، قال في الارتشاف مانعاً من الإبدال: "وفي البديع: "قد تبدل الجملة من الجملة، إذا اتفقا في المعنى". (١٧١) وما استدلووا به لا تقوم به حجة". (١٧٢) وأجازه في البحر في مواضع، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قوله عند قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]: "بدل من العظام على الموضع، لأن موضعه نصب". (١٧٣) وقال عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الزخرف: ٦٦]: "هل ينظرون: الضمير لقريش، وأن تأتيهم: بدل من الساعة، أي: إتيانها إياهم". (١٧٤) وقال عند قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَ﴾ [النحل: ٦٢]: "وأن لهم الحسنى بدل من الكذب". (١٧٥)

(١٧٠) السمين الحلبي، "الدر"، (٩/ ٢٣٨).

(١٧١) انظر: ابن الأثير، "البديع"، (١/ ٣٥٢)؛ أبو حيان، "ارتشاف الضرب" (٤/ ١٩٧٢)؛ السيوطي، "الجمع الهوامع"، (٣/ ١٨٣).

(١٧٢) أبو حيان، "ارتشاف الضرب" (٤/ ١٩٧٢).

(١٧٣) أبو حيان، "البحر"، (٢/ ٦٣٨).

(١٧٤) أبو حيان، "البحر"، (٩/ ٣٨٧).

(١٧٥) أبو حيان، "البحر"، (٦/ ٥٥١).

- وأجاز إبدال الجملة من الجملة ابن جني، (١٧٦) وابن الأثير، (١٧٧) وابن هشام، (١٧٨) والسيوطي. (١٧٩) وقال ابن هشام: "يبدل كل من الاسم، والفعل، والجملة من مثله". (١٨٠) وحتى تتضح لنا صورة ما مُنِع من الإبدال وما أُجيز؛ نقول: إن للبدل أقسام، منها:
١. بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ: وَيُسَمَّى الْبَدَلُ الْمُطَابِقَ؛ لِأَنَّهُ مُطَابِقٌ لِلْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَمُسَاوٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى. (١٨١).
  ٢. بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ: وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ جِزَاءً حَقِيقِيًّا مِنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ فِي الْبَدَلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ مَذْكُورٌ فِي الْكَلَامِ، نَحْوُ: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ، فَالْثُلُثَانُ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِي. (١٨٢).
  ٣. بَدَلُ الْأَشْتِيَالِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ شَيْئًا مِمَّا يَشْتَمَلُ عَلَيْهِ الْمَبْدَلُ مِنْهُ. (١٨٣)
- وبناء عليه نقول: إبدال الجملة من الجملة بدل كل من كل هو موضع النزاع، فمنعه فريق، وأجازه فريق بشرط أن تكون الجملة الثانية أدل من الأولى على بيان المراد. وإذا علم ذلك تبين لنا سبب قول أبي حيان بالإبدال في مواضع، والمنع منه في أخرى. الخلاصة: أظهرت الدراسة صحة استدراك السمين الحلبي على شيخه؛ للأدلة والأسباب آنفة الذكر.



(١٧٦) ابن الأثير، "البديع"، (١/ ٣٥٢).

(١٧٧) ابن الأثير، "البديع"، (١/ ٣٥٢).

(١٧٨) ابن هشام، "المغني"، (ص/ ٥٥٧).

(١٧٩) السيوطي، "معجم الهوامع"، (٣/ ١٨٣).

(١٨٠) ابن هشام، "أوضح المسالك"، (٣/ ٣٧١).

(١٨١) انظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، (٣/ ٣٢٩)؛ الأشموني، "شرح الألفية"، (٣/ ٣)؛ الجرجاوي، "شرح التصريح"، (٢/ ١٩٥).

(١٨٢) انظر: ابن مالك، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، (ص ٣٩٤)؛ الجرجاوي، "شرح التصريح"، (٢/ ١٩٥).

(١٨٣) انظر: ابن مالك، "شرح ابن الناظم"، (ص ٣٩٤)؛ الجرجاوي، "شرح التصريح"، (٢/ ١٩٥).



**المطلب العاشر: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى:** ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]: (١٨٤)

قال الزمخشري: "قوله: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ جواب القسم في: ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا﴾ سد مسدّ الجوابين". قال أبو حيان بعده: "يعني: أنه دل على الجواب المحذوف. وإن أخذ كلامه على ظاهره لم يصح! لأنه لو سد مسدّهما؛ لكان له موضع من الإعراب، باعتبار جواب الشرط، ولا موضع له من الإعراب باعتبار جواب القسم، والشيء الواحد لا يكون معمولاً غير معمول". (١٨٥)

قال السمين الحلبي: "فإن عني بأنه "ساذ مسدّها" أنه اجتري بذكره عن ذكر جواب الشرط: فهو قريب. وإن عني من حيث الصناعة النحوية: فليس كما زعم! لأن الجملة يمتنع ألا يكون لها محل من الإعراب، وأن يكون لها محل من الإعراب". (١٨٦)

تحرير الاستدراك ودراسته:

هل يصح أن يكون للجملة محل من الإعراب ولا محل لها منه معاً؟

ومعناه: أنها من حيث كونها جواباً للشرط يستدعي أن يكون لها محل من الإعراب وهو الجزم، ومن حيث كونها جواباً للقسم يستدعي ألا يكون لها محل؛ إذ الجملة التي هي جواب القسم لا محل لها؛ لأنها من الجمل المستأنفة المبتدأ بها، وقد تقرر أن الجملة الابتدائية لا محل لها من الإعراب. فاعترض أبو حيان لذلك.

وقوله: ﴿أَنْ تَزُولَا﴾: يجوز أن يكون مفعولاً له، أي: كراهة أن تزولا، (١٨٧) وعند أهل

الكوفة: لثلاثا تزولا، (١٨٨) فحذف (لا). وأن يكون مفعولاً به، أي: عن أن تزولا، أو من أن تزولا، أي: يمنعها عن الزوال بحفظه إياهما، لأن الإمساك مَنعٌ وَحِفْظٌ. وقوله: ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ اللام في ﴿وَلَئِنْ﴾ لام توطئة القسم، والقسم بعدها مضمّر، وإن

(١٨٤) قد سبق ذكر هذا الاستدراك في [الأعراف: ٩٠] انظر: السمين، "الدر"، (٥ / ٣٨٥).

(١٨٥) أبو حيان، "البحر"، (٩ / ٣٩).

(١٨٦) السمين الحلبي، "الدر"، (٥ / ٣٨٥).

(١٨٧) قال الزجاج: "المعنى عند البصريين: كراهة أن تزولا". "معاني القرآن"، (٥ / ٤٦٤).

(١٨٨) قال مكّي: "قوله {أَنْ تَزُولَا} مفعول من أجله، أي: لثلاثا تزولا. وقيل: معناه من أن تزولا، لأن معنى يمسك: يمتنع". "مشكل إعراب القرآن"، (٢ / ٥٩٦).

شرطية، و ﴿إِنْ أَمَسَكَهُمَا﴾ جواب القسم، وقد سد مسد الجوابين، و ﴿إِنْ﴾ بمعنى (ما)، وأمسك بمعنى: يمسك، و ﴿مِنْ﴾ الأولى مزيدة؛ لتأكيد النفي، ﴿مِنْ﴾ والثانية لابتداء الغاية، والتقدير: ولئن زالتا والله ما يمسكهما أحد من بعده. وقيل: ﴿وَلَيْنَ﴾ بمعنى (لو)، (١٨٩) وحكي عن بعض القراء أنه قرأ كذلك (١٩٠). (١٩١)

وقال ابن هشام: "اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ الأولى ﴿وَلَيْنَ﴾ شرطية والثانية ﴿إِنْ﴾ نافية جواب للقسم الذي أذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً". (١٩٢)

الخلاصة: محل كلام الزمخشري على أنه أراد "بسد مسد الجوابين" من حيث المعنى لا من حيث الإعراب. يعني: أنه دل على الجواب المحذوف، أحكم وأسلم من الاعتراض.

المطلب الحادي عشر: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبَ مُوسَىٰ إِمَامًا

وَرَحْمَةً وَهَذَا كَتَبَ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا يُنذِرُ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبَشَّرَ لِلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾

[الأحقاف: ١٢:]

قال الزمخشري: "﴿وَبَشَّرَ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ في محل النصب معطوف على محل ﴿يُنذِرُ﴾؛ لأنه مفعول له". (١٩٣)

قال أبو حيان: "وهذا لا يجوز على الصحيح من مذهب النحويين! لأنهم يشترطون في الحمل على المحل أن يكون المحل بحق الأصالة، وأن يكون للموضع محرز. والمحل هنا ليس بحق الأصالة، لأن الأصل هو الجر في المفعول له، وإنما النصب ناشئ عن إسقاط الخافض، لكنه لما كثر بالشروط المذكورة في النحو، وصل إليه الفعل فنصبه". (١٩٤)

(١٨٩) قاله الفراء والطبري. انظر: الفراء، "معاني القرآن"، (٢/ ٣٧٠)؛ الطبري، "الجامع"، (٢٠/ ٤٨١).

(١٩٠) قرأ ابن أبي عبيدة: ولو زالتا. انظر: أبو حيان، "البحر"، (٩/ ٣٩).

(١٩١) المنتجب، "الكتاب الفريد" (٥/ ٣٣١).

(١٩٢) ابن هشام، "مغني اللبيب"، (ص ٣).

(١٩٣) الزمخشري، "الكشاف"، (٤/ ٣٠١)؛ العكبري، "التيبان"، (٢/ ١١٥٥).

(١٩٤) أبو حيان، "البحر"، (٩/ ٤٣٨).

قال السمين الحلبي: "قوله: «الأصل في المفعول له الجر بالحرف» ممنوع بدليل قول النحويين: إنه يُنصب بشروط ذكروها. ثم يقولون: ويجوز جره بلام، فقولهم «ويجوز» ظاهر في أنه فرع لا أصل". (١٩٥)

تحرير الاستدراك ودراسته:

هل الأصل في المفعول له الجر؟

المفعول له أو المفعول لأجله مصدر يُبين علة ما قبله، نحو: (زرتك إجلالاً لعلمك)، ويُشترط لنصبه الآتي: أولاً: أن يكون مصدرًا. ثانياً: أن يكون مصدرًا قلبياً، واشترط ذلك ليفيد التعليل؛ لأنّ التعليل يكون غالباً بأمر معنوية قليلة. ثالثاً: أن يكون معللاً لما قبله. رابعاً: أن يكون متّحداً مع المعلل به في الزمن وفي الفاعل، تكون العلة بشكل عام أسبق من الحدث في النفس وهي الدافعة إليه، فالإجلال في المثال السابق مصدر قلبي، وهي سبب الزيارة وعلتها، وهي متّحدة مع الفعل في الزمن، ومتقدمة عليها ودافعة إليها، وصاحب الزيارة والإجلال واحد.

فإذا استوفى شروطه جاز نصبه، وجاز جره بحرف من حروف الجر التي تفيد التعليل، غير أنّ النصب أكثر إن كان المصدر مجرداً من (ال) والإضافة، ويقلّ جره، فالمصدر (إجلالاً) جر باللام، وهو حرف مجرد من (ال) والإضافة، فالنصب فيه أكثر، والجر أكثر إن كان محلياً بـ (ال)، ويقلّ نصبه.

الخلاصة: استدراك السمين الحلبي على شيخه هنا لا وجه له؛ لأنّ الأصل هو الجر في المفعول له، وإنما النصب ناشئ عن إسقاط الخافض، لكنه لما كثر بالشروط المذكورة في النحو، وصل إليه الفعل فنصبه. (١٩٦)

□

(١٩٥) السمين، "الدر"، (٩/ ٦٦٧).

(١٩٦) انظر: ابن الخباز، "توجيه اللمع"، (ص ١٩٦)؛ ابن مالك، "شرح التسهيل"، (٢/ ١٩٦)؛ ابن الناظم، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، (ص ١٩٨)؛ حسن عباس، "النحو الوافي"، (٢/ ٢٣٧).

**المطلب الثاني عشر: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى:** ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ ﴿١٠﴾ رَسُولًا يَنْتَلُوا عَلَيْكُمْ أَيَدِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴿﴾ [الطلاق: ١٠-١١]:

قال الزمخشري: "﴿رَسُولًا﴾ هو جبريل عليه السلام أبدل من ﴿ذِكْرًا﴾ لأنه وُصف بتلاوة آيات الله، فكان إنزاله في معنى إنزال (الذكر) فصح إبداله منه" (١٩٧).  
قال أبو حيان: "لا يصح! لتباين المدلولين بالتحقيقة، ولكونه لا يكون بدل بعض ولا بدل اشتغال، وهذه الأعراب على أن يكون ﴿ذِكْرًا﴾ و ﴿رَسُولًا﴾ لشيء واحد" (١٩٨).  
قال السمين الحلبي: "وأما اعتراضه عليه فغير لازم! لأنه بولغ فيه حتى جعل نفس الذكر" (١٩٩).

تحرير الاستدراك ودراسته:

اختلف المفسرون في المراد بالذكر في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ فقالوا: القرآن، أو جبريل، أو الرسول. وقرئ: رَسُولٌ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارٍ هُوَ لِيُخْرِجَ، يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ﴿يَنْتَلُوا﴾ وبـ﴿أَنْزَلَ﴾. (٢٠٠)

وذكروا في سبب كونه منصوباً أقول: انتصب (ذكر) بـ(أنزل) وانتصب (رسول) على نعت (ذكر) تقديره: ذكراً ذار رسول، ثم حذف المضاف. وقيل: انتصب (رسول) على البدل من (ذكر) ورَسُولٌ بِمَعْنَى رِسَالَةٍ. وقيل: هُوَ بَدَلُ وَرَسُولٌ عَلَى بَابِهِ لَكِنَّ مَعْنَاهُ قَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ ذِكْرَ رَسُولًا؛ لِأَنَّ أَنْزَلَ دَلَّ عَلَى إِظْهَارِ أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ، فَلَيْسَ هُوَ بِمَعْنَى رِسَالَةٍ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ فِي الْوَجْهَيْنِ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَهُوَ هُوَ. وقيل: هُوَ نَصَبٌ عَلَى إِضْمَارٍ أَرْسَلْنَا. وقيل: هُوَ نَصَبٌ عَلَى إِضْمَارِ أَعْنِي. وقيل: هُوَ نَصَبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ، أَي: اتَّبَعُوا رَسُولًا أَوْ الزَّمُوا رَسُولًا. وقيل: هُوَ نَصَبٌ بِفِعْلِ

(١٩٧) الزمخشري، "الكشاف"، (٤/ ٥٦٠).

(١٩٨) السمين، "الدر"، (١٠/ ٣٦٠).

(١٩٩) أبو حيان، "البحر"، (١٠/ ٢٠٤).

(٢٠٠) السمين، "الدر"، (١٠/ ٣٦٠).

دلّ عليه، تقديره: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ تَذَكَّرُوا ﴿رَسُولًا﴾، أو فَذَكَرَ رَسُولًا. وقيل: هو نصب بذكر؛ لأنه مصدر يعمل عمل الفعل، تقديره: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ أَنْ تَذَكَّرُوا رَسُولًا. (٢٠١)  
وقال ابن جزي: "وإعراب رسولاً: مفعول بفعل مضمّر تقديره: أرسل رسولاً. وهو أظهر الأَقوال". (٢٠٢)

وقال ابن عطية: "وأبين الأَقوال عندي معنى: أن يكون المذكر للقرآن، والرسول محمد، والمعنى: بعث رسولاً، لكن الإيجاز اقتضى اختصار الفعل الناصب للرسول". (٢٠٣)  
وقال الطبري: "والصواب من القول في ذلك: أن الرسولَ ترجمة عن الذكر؛ لذلك نُصب لأنه مردود عليه على البيان عنه والترجمة". (٢٠٤)

وما ذهب إليه الطبري هو أرجح الأَقوال؛ فكأن مستفهماً سأل بعدما سمع قول الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ فقال: ما ﴿ذِكْرًا﴾؟ فأجاب المسؤول مُترجماً: ﴿رَسُولًا يَنْلُؤُا عَلَيْكُمْ﴾ عَائِنَتِ اللَّهُ مُبَيِّنَاتٍ فالمراد بالمذكر هنا هو: الرسول وما يتلوه من الآيات المبيّنات معاً. والله أجَلُّ وأعلم.

الخلاصة: بعد عرض أقوال المفسرين والنحويين في الآية؛ أظهرت الدراسة صحة استدراك السمين الحلبي على شيخه، لأن ما ذهب إليه الزمخشري من القول بالبدل، هو قول طائفة من المفسرين المعتبرين، وله وجهه.



(٢٠١) مكّي، "المشكل"، (٢ / ٧٤١)؛ وانظر: الزجاج، "المعاني"، (٥ / ١٨٨)؛ الماتريدي، "تأويلات أهل السنة"، (١٠ / ٧١).

(٢٠٢) ابن جزي، "التسهيل"، (٢ / ٣٨٨).

(٢٠٣) ابن عطية، "المحرر"، (٥ / ٣٢٧).

(٢٠٤) الطبري، "الجامع"، (٢٣ / ٤٦٧).

المطلب الثالث عشر: استدراك السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ <sup>(٢)</sup> إِلَهٍ

النَّاسِ <sup>(٣)</sup> [الناس: ٣]:

قال الزمخشري: "وأما ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ فخاص لا شركة فيه؛ فجعل غاية للبيان. فإن قلت: فهلا اكتفى بإظهار المضاف إليه، الذي هو ﴿النَّاسِ﴾ مرة واحدة؟ قلت: لأن عطف البيان للبيان، فكان مظنة للإظهار دون الإضمار". (٢٠٥)

قال أبو حيان بعده: "وعطف البيان المشهور أنه يكون بالجوامد، وظاهر قوله: أنها عطفًا بيانٍ لواحِدٍ، ولا أنقل عن النحاة شيئًا في عطف البيان، هل يجوز أن يتكرر لمعطوف عليه واحد أم لا يجوز؟". (٢٠٦)

وقال السمين الحلبي مستدرَكًا: "﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ يجوز جره نعتًا، وبدلًا، وبيانًا؛ لجريانه مجرى الجوامد". (٢٠٧)

تحرير الاستدراك ودراسته:

قال ابن هشام: "ومن الوهم قول الزمخشري في ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ <sup>(٢)</sup> إِلَهِ النَّاسِ <sup>(٣)</sup> إنها عطفًا بيان! والصواب، أنها: نعتان. وقد يجاب بأنها أجريا مجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جاريين على موصوف، وتجري عليهما الصفات، نحو قولنا: إله واحد، وملك عظيم. ومن الخطأ: قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل: إن الرجل نعت. والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك! فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت". (٢٠٨)

وقال السمين الحلبي: "﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ <sup>(٢)</sup> إِلَهِ النَّاسِ <sup>(٣)</sup> يجوز أن يكونا وصفين لرب الناس، وأن يكونا بدليين، وأن يكونا عطف بيان". (٢٠٩) وقال القرطبي: "إنما قال: ملك

(٢٠٥) الزمخشري، "الكشف"، (٤/ ٨٢٣).

(٢٠٦) أبو حيان، "البحر"، (١٠/ ٥٧٨).

(٢٠٧) السمين الحلبي، "الدر"، (١١/ ١٦٢).

(٢٠٨) ابن هشام، "مغني اللبيب"، (ص/ ٧٤٢).

(٢٠٩) السمين، "الدر"، (١١/ ١٦١)؛ ابن جزي، "التسهيل"، (٢/ ٥٢٩).

الناس، إله الناس: لأن في الناس ملوكا. وفي الناس من يعبد غيره، فذكر أنه إلههم ومعبودهم، وأنه الذي يجب أن يستعاذ به ويلجأ إليه، دون الملوك والعظماء". (٢١٠)

الخلاصة: عدم صحة استدراك السمين الحلبي على شيخه، لأنه أجاز ما أجازه شيخه، وأضاف أوجه أخرى محتملة.

□

(٢١٠) القرطبي، "الجامع"، (٢٠ / ٢٦١).

### الخاتمة

الحمد لله الذي هدى وأعان، والصلاة والسلام على النبيّ العدنان، وبالنتائج والتوصيات الخاتمة تزدان:

أولاً: أهم نتائج الدراسة:

١. الأصل في الاستدراك أن يكون لتجويد مخرج، أو لإصلاح خطأ، أو إكمال نقص، أو إزالة لبس.

٢. ليس بالضرورة أن يكون المستدرك عليه أقل رتبة من المستدرك! لا سيما مع تشعب الفرق والأهواء في شعاب أودية التيه؛ للوثة فكر أو فساد معتقد.

٣. استدرك أبو حيان على الزمخشري - في المسائل محل الدراسة - ثلاثة عشر موضعاً، منها ما كان صريحاً في الاستدراك، ومنها ما هو ضمنى يفهم من دلالة السياق.

٤. جميع استدراكات أبي حيان على الزمخشري هنا استدراكات نحوية، ولها أثرها على المعاني التفسيرية.

٥. تنوعت صيغ الاستدراك عند أبي حيان، فجاءت على النحو التالي: (لا يصح)، (وهذا معارض بكذا)، (غير مانع)، (غير موافق عليه)، (لم يستند فيه إلى نقل)، (ممنوع)، (هذا زهول عن قواعد النحو)، (لا مسوغ)، (لم تعد أدواته)، (فقد وجد)، (ليس كما زعم)، (غير لازم).

٦. وردت في البحر وفي الدر صيغ أخرى للاستدراك لم أذكرها لأنها خارج محل الدراسة.

٧. تنوعت صيغ الاستدراك عند الشهاب، فجاءت على النحو التالي: (وفيه نظر)، (وهذا العذر غير مانع)، (غير موافق عليه)، (لم يستند فيه إلى نقل)، (ممنوع)، (لا مسوغ للابتداء به)، (غير مراد قطعاً)، (وليس كما زعم)، (فغير لازم)، (لم يعقبه بنكير)، (عجيب منه).

٨. رجّحت الدراسة صواب عشر استدراكات لأبي حيان على الزمخشري، وثلاثة للشهاب على أبي حيان من أصل ثلاث عشرة مسألة.

٩. أثر نحو البصرة باد على مناقشات المفسرين الثلاثة: الزمخشري، وأبي حيان، والسمين، يظهر ذلك من استشهادهم بأقوال رؤساء نحو البصرة، كسيبويه، والخليل بن أحمد.

١٠. كشفت الدراسة عن منهجين لإمامين من أئمة التفسير واللغة في الاستدراك، ما له الأثر في تقوية ملكة النظر في الأقوال، والترجيح بينها.



ثانياً: التوصيات:

١. استطاع محمود بن جرير الضبي، تلقين الزمخشري الفكر الاعتزالي، وهو الذي أدخل إلى خوارزم مذهب المعتزلة؛ فالوصية لطالب العلم أن يجتنب أهل البدع عند الطلب، فعن ابن مسعود رضي الله عنه: "قال لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أخذوه من أصغرهم وشرارهم؛ هلكوا". (٢١١)

٢. أوصي بدراسة بعنوان: تفسير الكشاف، وأثره فيمن جاء بعده من المفسرين. وأسأل الله أن يجعل ما كتبت سبباً ينجيني، ونوراً لي على الصراط يسعي بين يدي ويميني، ونعم المستول.



(٢١١) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى، برقم: (٢٧٥)، وابن عبد البر، في جامع بيان العلم وفضله، رقم: (١٠٥٧)، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد: "رجاله موثوقون". برقم: (٥٦٩).

### المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل، الهيئة العامة للكتاب، مصر، د.ط، ١٩٧٤م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.
٣. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، أبو شهبه، محمد بن محمد (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السنة، ط ٤.
٤. الأصول في النحو، محمد بن السري، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، د.ت.
٥. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد: حمص، ط ٤، ١٤١٥هـ.
٦. أعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي، خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: علي أبو زيد، وآخرين، دار الفكر المعاصر: بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
٧. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطي، علاء الدين الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ٢٠١١م.
٨. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ.
٩. البديع في علم العربية، المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: صيدا، د.ت.
١١. تأويلات أهل السنة، الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ.
١٢. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق علي الجاوي، مطبعة عيسى البابي، القاهرة: د.ط، د.ت.
١٣. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم: دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٤. التسهيل لعلوم التنزيل، الكلبي، محمد بن جزي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم: بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.

١٥. تفسير مقاتل بن سليمان، البلخي، مقاتل بن سليمان (١٥٠هـ)، تحقيق عبد الله شحاته، دار إحياء التراث: بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
١٦. التفسير والمفسرون، الذهبي، محمد السيد حسين (ت ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة: القاهرة.
١٧. التفسير ورجاله، أبو الفضل محمد بن عاشور، مجمع البحوث الإسلامية: القاهرة، ط١، ١٣٩٠هـ.
١٨. تهذيب اللغة، الهروي، محمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٩. توجيه للمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٨هـ)، تحقيق: فايز دياب، دار السلام، ط٢، ٢٠٠٧م.
٢٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، وآخرين، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٢١. جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، الرياض، دار ابن الجوزي، ط١، ١٩٩٤م.
٢٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٣. حاشية الطيبي على الكشاف، الطيبي، الحسين بن عبد الله (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: إباد محمد، وآخرين، ط١، ١٤٣٤هـ.
٢٤. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي: مصر، ط١، ١٣٨٧هـ.
٢٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم: دمشق.
٢٦. درة الحجال في أسماء الرجال، ابن القاضي، أحمد بن محمد (ت ١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحدي، دار التراث: القاهرة، ط١، ١٣٩١هـ.
٢٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد، دائرة المعارف العثمانية: الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٢٨. ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، محمد بن علي (ت ٧٦٥هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٢٩. سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة: الرياض، ط٣، ١٩٨٥م.

٣٠. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الرياض، مكتبة المعارف للنشر، ط١، د.ت.
٣١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩ هـ) تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير: دمشق، ط١، ١٤٠٦ هـ.
٣٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن محمد (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
٣٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
٣٤. شرح التصريح على التوضيح، الجرجاوي، خالد بن عبد الله، الوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
٣٥. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠ هـ.
٣٦. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٣٩٥ هـ.
٣٧. شرح كتاب سيويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد مهدي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م.
٣٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين: بيروت، ط٤، ١٩٨٧ م.
٣٩. صحيح مسلم، القشيري، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٧ هـ.
٤٠. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد، ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
٤١. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية، د.ت.
٤٢. الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧ م.
٤٣. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اللكنوي، محمد عبد الحي الهندي، تحقيق: محمد بدر الدين، مطبعة دار السعادة: مصر، ط١، ١٣٢٤ هـ.

٤٤. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين الإسنوي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: صالح الشاعر، مكتبة الآداب: القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.
٤٥. كتاب التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
٤٦. كتاب العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، د. ط، دار ومكتبة الهلال، د. ت.
٤٧. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: محمد الفتيح، دار الزمان: المدينة النبوية، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
٤٨. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ.
٤٩. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، محمود بن عمرو (ت ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي: بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.
٥٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧ هـ)، مكتبة المثنى: بغداد، ١٩٤١ م.
٥١. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أيوب بن موسى، أبو البقاء (ت ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة: بيروت، د. ت.
٥٢. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ت ١٠٦١ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.
٥٣. مجمع الآداب في معجم الألقاب، ابن الفوطي، عبد الرزاق بن أحمد (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر: إيران، ط ١، ١٤١٦ هـ.
٥٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٩٩٤ م.
٥٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ م.
٥٦. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، اليافعي، عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية: بيروت، د. ت.
٥٧. المدخل إلى السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، د. ت.

٥٨. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد بركات، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٥٩. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٦٠. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٦١. معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد النجاتي، وآخرين، الدار المصرية للتأليف: مصر، الطبعة الأولى، د.ت.
٦٢. معاني النحو، السامرائي، فاضل صالح، دار الفكر: الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ.
٦٣. معجم البلدان، الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر: بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
٦٤. معجم المفسرين، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية: بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ.
٦٥. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، وآخرين. د.ط، د.ت.
٦٦. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٦٧. معيد النعم ومبيد النقم، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٦٨. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق، ط٦، د.ت.
٦٩. مفاتيح الغيب، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٧٠. مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر: دمشق، ط١، ١٩٧٩م.
٧١. المقفى الكبير، المقرئ، تقي الدين (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ.
٧٢. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٧٣. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.
٧٤. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقرئ، أحمد بن محمد (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر: بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.

٧٥. النهر الماد من البحر، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجيل: بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
٧٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الباباني، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٩٩هـ)، ومطبعة كالة المعارف الجليلية: إستانبول، ١٩٥١م.
٧٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية: مصر
٧٨. الوافي بالوفيات، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث: بيروت، ١٤٢٠هـ
٧٩. وفيات الأعيان، ابن خلكان، أحمد بن محمد (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

### Romanization of references

1. Al-itqan fe ulom al-Qur'an, Al-Suyuti, Jalal al-Din (911 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl, General Book Authority, Egypt, 1974 AD.
2. Irtishaf al-Dharab men Lisan al-Arab, Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf (d. 745 AH), edited by: Rajab Othman, Al-Khanji Library: Cairo, 1st edition, 1418 AH.
3. Al-Israeliat wa al-mawdo'at fe kutob al-tfseer, Abu Shahba, Muhammad bin Muhammad (d. 1403 AH), Sunnah Library, d4.
4. Al-usol fe al-nhw, Muhammad bin Al-Sirri, Ibn Al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation: Beirut, d.t.
5. E'rab al-Qur'an wa bianh, Muhyiddin Darwish (d. 1403 AH), Dar Al-Irshad: Homs, 4th edition, 1415 AH.
6. A'ian al'asr wa a'awan al-nasr, Al-Safadi, Khalil bin Aybak (d. 764 AH), edited by: Ali Abu Zaid, and others, Dar Al-Fikr Al-Mu'asr: Beirut, 1st edition, 1418 AH.
7. Ekmal Tahtheeb Al-Kamal fi Asma Al-Rijal, Maghalatay, Alaa Al-Din Al-Hanafi (d. 762 AH), edited by: Muhammad Othman, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 2011 AD.
8. Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir, Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf (d. 745 AH), edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, d.d., 1420 AH.
9. Al-Badi' fe elm al-arbiah, Al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Al-Atheer (d. 606 AH), edited by: Fathi Ahmed Ali, Umm Al-Qura University: Mecca Al-Mukarramah, 1st edition, 1420 AH.
10. Baghiat al-w'ah fe tbqat al-lugwieen wa al-nohah, Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, (d. 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Modern Library: Sidon, D. T.
11. Ta'welat ahl al-sunnah, Al-Maturidi, Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud (d. 333 AH), edited by: Majdi Basloum, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1426 AH.
12. Al-Tibyan fi e'arab al-Qur'an, Al-Akbari, Abdullah bin Al-Hussein (d. 387 AH), edited by Ali Al-Bajjawi, Issa Al-Babi Press, Cairo: D.T., D.T.
13. Al-tathi'eel wa al-tkmeel fe sharh kitab al-tsheel, Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf (d. 745 AH), edited by: Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam: Damascus, 1st edition, 1418 AH.
14. Al-Tasheel le ulom al-tnzeel, Al-Kalbi, Muhammad bin Jazi (d. 741 AH), edited by: Abdullah Al-Khalidi, Dar Al-Arqam Company: Beirut, 1st edition, 1416 AH.
15. Tfseer Muqatil bin Suleiman, Al-Balkhi, Muqatil bin Suleiman (150 AH), edited by Abdullah Shehata, Dar Ihya al-Turath: Beirut, 1st edition, 1423 AH.
16. Al-tfseer wa al-mufseron, Al-thahabi, Muhammad Al-Sayyid Hussein (d. 1398 AH), Wahba Library: Cairo.
17. Al-Tafsir wa regaleh, Abu Al-Fadl Muhammad bin Ashour, Islamic Research Academy: Cairo, 1st edition, 1390 AH.



18. Tahtheeb allugah, Al-Harawi, Muhammad Al-Azhari (d. 370 AH), edited by: Muhammad Awad, Arab Heritage Revival House: Beirut, 1st edition, 2001 AD.
19. Tawjih Al-Lama', Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabaz (d. 638 AH), edited by: Fayez Diab, Dar Al-Salam, 2nd edition, 2007 AD.
20. Jami' al-Bayan an ta'weel a'I al-Qur'an, Al-Tabari, Muhammad bin Jarir (d. 310 AH), edited by: Abdullah Al-Turki, and others, Dar Hajar, Egypt, first edition, 2001 AD.
21. Jami' Bayan al-Ilm wa-Fudleh, Yusuf bin Abdul-Barr (d. 463 AH), edited by: Abu Al-Ashbal Al-Zuhairi, Riyadh, Dar Ibn Al-Jawzi, 1st edition, 1994 AD.
22. Hashiat Al-Sabban ala Sharh Al-Ashmouni, Al-Sabban, Muhammad bin Ali (d. 1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1417 AH.
23. Hashiat Al-Tibi ala Al-Kashshaf, Al-Tibi, Al-Hussein bin Abdullah (d. 743 AH), edited by: Iyad Muhammad, and others, 1st edition, 1434 AH.
24. Hassan Al-Muhadhrh fe tarikh masr wa al-kahirah, Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, (d. 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Issa al-Babi Library: Egypt, 1st edition, 1387 AH.
25. Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknoon, Shihab al-Din, Ahmad ibn Yusuf, al-Samin al-Halabi (d. 756 AH), edited by: Dr. Ahmad al-Kharrat, Dar al-Qalam: Damascus.
26. Durrat al-Hajjal fi Asma al-Rijal, Ibn al-Qadi, Ahmed bin Muhammad (d. 1025 AH), edited by: Muhammad al-Ahmadi, Dar al-Turath: Cairo, 1st edition, 1391 AH.
27. Al-durar al-kamenh fe a'ian al-me'ah al-thaminah, Ibn Hajar, Ahmed bin Ali (d. 852 AH), edited by: Muhammad Abdul Mu'id, The Ottoman Encyclopedia: India, 2nd edition, 1392 AH.
28. Thail tathkerah al-hufadh, Al-Hussein, Muhammad bin Ali (d. 765 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1419 AH.
29. Sair a'lam al-nubla'a, Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed (748 AH), edited by: Shuaib Al-Arnaout and others, Al-Resala Foundation: Riyadh, 3rd edition, 1985 AD.
30. Selselat al-ahadith al-sahiha wa sh'i men feqhiha wa fwa'idha, Muhammad Nasir al-Din al-Albani (d. 1420 AH), Riyadh, Al-Ma'rif Publishing House, 1st edition, d.t.
31. Shthrat al-thahab fe Akhbar Min Thahab, Ibn al-Imad, Abd al-Hayy ibn Ahmad (d. 1089 AH), edited by: Mahmoud al-Arnaout, Dar Ibn Katheer: Damascus, 1st edition, 1406 AH.
32. Sharh ibn al-nadhem ala Alfyyah Ibn Malik, Muhammad bin Muhammad (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1420 AH.
33. Sharh al-ashmoni ala Alfyyah Ibn Malik, Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1419 AH.

34. Sharh al-tsreeh ala al-twdeeh, Al-Jarjawi, Khalid bin Abdullah, Al-Waqqad (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1421 AH.
35. Sharh Tas'heel al-Fawa'id, Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah (d. 672 AH), edited by: Abdul Rahman Al-Sayyid and Muhammad Badawi, Dar Hijr Printing and Publishing, 1st edition, 1410 AH.
36. Sharh Shafiya Ibn al-Hajib, al-Radi, Muhammad ibn al-Hasan (d. 686 AH), edited by: Muhammad Nour al-Hasan, and others, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah: Beirut, 1395 AH.
37. Sharh kitab Sibawayh, Al-Serafi, Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 368 AH), edited by: Ahmed Mahdali and Ali Sayyid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 2008 AD.
38. Al-Suhah Taj Al-Lughah wa-Suhah Al-Arabiya, Al-Jawhari, Ismail bin Hammad (d. 393 AH), edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm Lil-Millain: Beirut, 4th edition, 1987 AD.
39. Sahih Muslim, Al-Qushayri, Muslim bin Al-Hajjaj (d. 261 AH), edited by Muhammad Fouad Abdel Baqi, Dar Revival of Arabic Books, Cairo, 1st edition, 1417 AH.
40. Tbaqat al-Shafi'iah, Abu Bakr bin Ahmad, Ibn Qadi Shahba (d. 851 AH), edited by: Al-Hafiz Abdul Aleem Khan, World of Books: Beirut, 1st edition, 1407 AH.
41. Ghayat al-Nihaya fi Tabaqat al-qura'a, Ibn al-Jazari, Muhammad bin Yusuf (d. 833 AH), Ibn Taymiyyah Library, d.d.
42. Al-Fatawa Al-Kubra, Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abdul Halim (d. 728 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1987 AD.
43. Al-fwa'id al-bhiah fe tragim al-hnfiah, Al-Laknawi, Muhammad Abd al-Hay al-Hindi, edited by: Muhammad Badr al-Din, Dar al-Saada Press: Egypt, 1st edition, 1324 AH.
44. Al-Kafiyya fi Ilm al-Nahw, Ibn al-Hajib, Jamal al-Din al-Isnawi (d. 646 AH), edited by: Saleh al-Shaer, Library of Arts: Cairo, 1st edition, 2010 AD.
45. Kitab al-ta'rifat, Al-Jurjani, Ali bin Muhammad (d. 816 AH), edited by: a group of scholars, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1403 AH.
46. Kitab Al-Ain, Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed (d. 170 AH), edited by: Mahdi Al-Makhzoumi, and Ibrahim Al-Samarrai, d.d., Al-Hilal House and Library, d.d.
47. Kitab al-freed fe e'arab al-quran al-mgeed, Al-Muntajab Al-Hamdhani (d. 643 AH), edited by: Muhammad Al-Fateeh, Dar Al-Zaman: Al-Madinah Al-Nabawiyyah, 1st edition, 1427 AH.
48. Al-Kitab, Sibawayh, Amr bin Othman (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library: Cairo, 3rd edition, 1408 AH.
49. Al-Kashaf an hqa'eq ghwamid al-Tanzil, Al-Zamakhshārī, Mahmoud ibn Amr (d. 538 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi: Beirut, 3rd edition, 1407 AH.
50. Kashf al-dhnoon an asami al-kutob wa al-funoon, Haji Khalifa, Mustafa bin Abdullah (d. 1067 AH), Al-Muthanna Library: Baghdad, 1941 AD.

51. Al-Kulliyat mugam fe al-mustlhat wa al-frouq allugwiah, Al-Kafawi, Ayoub bin Musa, Abu Al-Baqa (d. 1094 AH), edited by: Adnan Darwish, and Muhammad Al-Masry, Al-Resala Foundation: Beirut, D.T.
52. Al-kwakeb al-sa'irah be a'ian al-mi'ah al'asherah , Al-Ghazi, Najm al-Din Muhammad bin Muhammad (d. 1061 AH), edited by: Khalil al-Mansur, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1418 AH.
53. Mugama'a al-adab fe ma'gam al-alqab, Ibn al-Futi, Abd al-Razzaq bin Ahmad (d. 723 AH), edited by: Muhammad al-Kadhim, Printing and Publishing Institution: Iran, 1st edition, 1416 AH.
54. Mujma' al-Zawa'id wa manba'a alfwa'id, Al-Haythami, Ali bin Abi Bakr bin Suleiman (d. 807 AH), edited by: Hussam al-Din al-Qudsi, Cairo, al-Qudsi Library, 1994 AD.
55. Al-muharer al-wageez fe tafseer al-kitab Al-Aziz, Ibn Attiya, Abdul Haqq bin Ghalib (d. 542 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1422 AD.
56. Mera't al-genan wa ibrah al-yuqadhan fe ma'arefat ma youtabar men hwadith al-zman, Al-Yafi'i, Abdullah bin Asaad (d. 768 AH), edited by: Khalil Al-Mansour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, D.T.
57. Al-mudkhl ela Al-Sunan Al-Kubra, Abu Bakr Al-Bayhaqi (d. 458 AH), edited by: Muhammad Dhia Al-Rahman Al-Azami, Kuwait, Dar Al-Khulafa for Islamic Books, D.T.
58. Al-musaid ala tsheel alfwai'd, Bahaa al-Din bin Aqeel, edited by: Muhammad Barakat, Umm al-Qura University, Mecca, 1st edition, 1405 AH.
59. Mushkel e'arab al-Qur'an, Makki bin Abi Talib (d. 437 AH), edited by: Hatem Al-Damen, Al-Resala Foundation: Beirut, 2nd edition, 1405 AH.
60. Ma'ni al-quran wa i'rabeh, Al-Zajjaj, Ibrahim bin Al-Sirri (d. 311 AH), edited by: Abdul Jalil Shalabi, Alam Al-Kutub, Beirut, 1st edition, 1988 AD.
61. Ma'ni al-quran, Al-Farra', Yahya bin Ziyad (207 AH), edited by Ahmed Al-Najati and others, Egyptian Publishing House: Egypt, first edition, D.T.
62. Ma'ni al-nhw, Al-Samarrai, Fadel Saleh, Dar Al-Fikr: Jordan, 1st edition 1420 AH.
63. Mugam al-buldan, Al-Hamawi, Yaqt bin Abdullah (d. 626 AH), Dar Sader: Beirut, 2nd edition, 1995 AD.
64. Mugam al-mufsreen, Adel Nuwayhed, Nuwayhed Cultural Foundation: Beirut, 3rd edition, 1409 AH.
65. Al-mugam al-waseet, Cairo Arabic Language Academy, Ibrahim Mustafa, and others. D.T., D.T.
66. Ma'refat al-qura'a al-kebar ala al-tbqat wa al-a'sar, Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed (d. 748 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1417 AH.
67. Mu'id al-ne'am wa mubid al-niqam, Al-Subki, Taj al-Din Abd al-Wahhab bin Taqi al-Din (d. 771 AH), Cultural Books Foundation, Beirut, 1st edition, 1407 AH.

68. Mughni al-Labib an kutob al-a'rib, Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf, (d. 761 AH), edited by: Mazen al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr: Damascus, 6th edition, D. T.
69. Mfateeh al-gaib, Al-Razi, Muhammad bin Omar (d. 606 AH), Dar Ihya' al-Tarath al-Arabi: Beirut, 3rd edition, 1420 AH.
70. Mqai'ees allugah, Ibn Faris, Ahmed Al-Razi (d. 395 AH), edited by: Abdul Salam Haroun, Dar Al-Fikr: Damascus, 1st edition, 1979 AD.
71. Al-Muqaffa Al-Kabir, Al-Maqrizi, Taqi Al-Din (d. 845 AH), edited by: Muhammad Al-Yalawi, Dar Al-Gharb Al-Islami: Beirut, 2nd edition, 1427 AH.
72. Menhag al-sunnah al-nbwiah, Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abdul Halim (d. 728 AH), edited by: Muhammad Rashad Salem, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, first edition, 1406 AH.
73. Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Ma'arif, 15th edition, d. T.
74. Nafah al-Tayyib min gusn al-Andalus al-ratib, Al-Muqri, Ahmed bin Muhammad (d. 1041 AH), edited by: Ihsan Abbas, Dar Sader: Beirut, 5th edition, 1997 AD.
75. Al-nuhr almad men al-bahr, Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf (d. 745 AH), edited by: Omar Al-Asaad, Dar Al-Jeel: Beirut, 1st edition, 1416 AH.
76. Hadih al-a'rfeen asma'a al-mu'alfeen wa a'thar al-musnfeen, Al-Babani, Ismail bin Muhammad Amin (d. 1399 AH), and the Galilee Knowledge Agency Press: Istanbul, 1951 AD.
77. Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jum' al-Jawa'i', Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, al-Maktab al-Tawfiqiyya: Egypt.
78. Al-Wafi bi al-Wafiyat, Al-Safadi, Saladin Khalil bin Aybak (d. 764 AH), edited by: Ahmed Al-Arnaout and Turki Mustafa, Dar Ihya Al-Turath: Beirut, 1420 AH.
79. Wafiyat al-a'ian, Ibn Khallikan, Ahmed bin Muhammad (681 AH), edited by: Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut, 1st edition, 1994 AD.